حروف حرّة

مجلّة شهرية تصدر عن جمعية تونس الفتاة

العدد 30، سبتمبر 2023

ملف العدد:

إشكاليات العدالة في تونس

(الجزء الثاني)

ملفّ العدد: إشكاليات العدالة في تونس (الجزء الثاني)

تقرؤون في هذا العدد

الجذور التاريخية لاختلال التوازن بين الجهات في تونس ص. 3-5
فهمي رمضاني

تونس والعدالة الاجتماعيّة ص. 6-9
يوسف النقّاطي

العدالة الاجتماعية محور التنمية ص. 10-13
صابر الماجري

تمثلات الشباب التونسي لدور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثالا ص. 14-17
زهرة مصباح

اللاّعدالة والهامش: غَبنٌ مرّتين ! ص. 18-21
علي غوائدية

الحركات الاجتماعية والعدالة البيئية: نموذج ولاية قابس ص. 22-25
سميّة بن ضو

حروف حرّة

مجلّة شهرية تصدر عن
جمعية تونس الفتاة

تأسسّت في مارس 2021

رئيس التحرير
حمزة عمر

فريق التحرير
فهمي رمضاني
مريم مقعدي

التصميم
حمزة عمر

صورة الغلاف
Fathi Nasri/ AFP

للتواصل معنا

redaction@tounesaf.org

الجذور التاريخية لاختلال التوازن بين الجهات في تونس

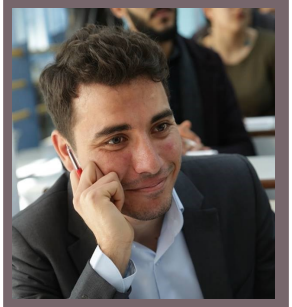

بقلم: **فهمي رمضاني**
أستاذ مبرّز في التاريخ
رئيس جمعية تونس الفتاة
fahmi@tounesaf.org

تعد مسألة اختلال التوازن بين الجهات من المسائل المطروحة اليوم على واقعنا التونسي نظرا لارتباطها بمسألة التنمية والعدالة، فالتباينات الإقليمية تمثل عائقا للتنمية المستدامة هذا بالإضافة إلى ما يخلفه اختلال التوازن من شعور بالحيف والظلم الاجتماعي ولا يمكن فهم هذه المسالة بدون الاستناد إلى الإرث التاريخي الذي صنع عبر حقب مختلفة الشخصية المجالية للبلاد التونسية بتبايناتها ومميزاتها في هذا الإطار سنعمل في هذه المداخلة على تبين جذور اختلال التوازن بين الجهات في البلاد التونسية بالعودة إلى أهم العصور والمنعطفات التاريخية لفهم علاقة المجال بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

العصور القديمة بداية تشكل الشخصية المجالية للبلاد التونسية

العهد القرطاجي: البحر والتاريخ

يعتبر قدوم الفينيقيين وتأسيس قرطاج في 814 ق.م أهم محطة في تاريخ تونس القديم إذ أدخلت البلاد في مسيرة الحضارة وصنعت كذلك الشخصية المجالية للبلاد التونسية.

وتعتبر قرطاج التي أسسها الفينيقيون في خليج تونس حاضرة متوسطية تجارية بالأساس اقترنت صورتها بالبحر أكثر من الداخل وعرفت بكونها قوة تجارية زاحمت القوى الكبرى في المتوسط وبالتالي مثلت قرطاج أول حاضرة ساحلية ربطت مصير البلاد بالبحر وذلك منذ تأسيسها إلى تاريخ سقوطها.

وقد اعتمد نشاطها بالأساس على التجارة مع شعوب المتوسط وكان هاجسها تأسيس امبراطورية تجارية بحرية تسيطر على المتوسط ولكن إضافة إلى قوتها البحرية، تحولت منذ القرن الرابع إلى قوة فلاحية حيث تمكنت قرطاج من اكتساب مجال زراعي في دواخل البلاد واقتحام المجال الإفريقي وفرضت على نصف بلاد لوبيا استخلاص الضرائب وتجنيد الرعايا.

كما قامت بحملات ضد اللوبيين، هدفها إحكام السيطرة على هذا المجال وتحولوا إلى رعايا خاضعين لنفوذ قرطاج ومع احتلالها لأغلب المجال اللوبي وتوسعها في الدواخل حصل أعيان قرطاج على ضيعات شاسعة على حساب اللوبيين الذين تم الدفع بهم داخل البلاد أو أضحوا مزارعين وعمال لديهم.

وبقيت القبائل البربرية على هامش الحياة الاقتصادية وأثقل كاهلها بالضرائب المجحفة وكان من نتائج ذلك نشأة فوارق اجتماعية وجهوية وحتى ثقافية قوية بين مجال منفتح على البحار وآخر عتيق منغلق على نفسه يشمل تقريبا كل السكان الذين أطردوا من مواطنهم وغلبوا على أمرهم.

ويعكس ذلك سيطرة هذه الحاضرة البحرية الساحلية على الدواخل وهي أولى البوادر التي تبين ثقل المدن الساحلية مقابل ضعف وهامشية الداخل.

العهد الروماني: التمدين والرومنة

بعد تدمير قرطاج في 146 ق.م وإعلانها أرضا ملعونة تم اتخاذ أوتيكا عاصمة جديدة للمقاطعة الرومانية وهي مدينة ساحلية كانت ضد قرطاج في الحرب البونية الثالثة ثم سيقع إحياء قرطاج مرة أخرى مع يوليوس قيصر ومع الإمبراطور أغسطس الذي أنشأ مستعمرات عديدة ومنح 30 مدينة قانون المدن الحرة.

وفي ظل ما يسمى بالسلم الرومانية pax romanaازدهرت حركة الاستيطان والاستعمار وتعددت المدن وانتشر التحضر والتمدن وكانت المدن في حدود 200 مدينة موزعة على الساحل والدواخل ويمكن القول بأن العهد الروماني من أكثر العصور التي ازدهرت فيها حركة التمدين ما رافق ذلك من تطور في الطرقات والبنية التحتية وهو ما تؤكده الآثار التي لازالت إلى اليوم شاهدة عن ذلك مثل الحنايا التي تجلب المياه من زغوان لقرطاج.

وانتشر خلال هذه الحقبة التمدين الذي شمل الساحل والشمال الغربي والوسط الغربي وهو ما يكشف عن وجود توازن ولو نسبي بين الداخل والساحل وهو ما تبينه الخريطة التالية.

لكن كان هذا التمدين على حساب القبائل البربرية التي دفع بها نحو المناطق الفقيرة فكانت النتائج ثورات عديدة أهمها ثورة تاكفاريناس كما شملت حركة الرومنة النخب الحضرية فقط ولم تتبنها القبائل والأهالي في الدواخل.

وتمكنت البورجوازية في ظل السلم الرومانية من استثمار الأرياف لصالحها وأن تنمي مشاريعها وأن تجمع ثروات طائلة فاستثمرت ذلك في بناء المدن وتشييد المسارح فكثر التنافس بين الأثرياء في تزيين المدن وتطويرها وقد أسهم ذلك في تشكل نوع من التوازن الحضري بين المدن فظهرت مدن داخلية استقطبت السكان مثل حيدرة ودقة وتيبريومايوس (الفحص حاليا) وأخرى.

ولكن مع أزمة الإمبراطورية الرومانية ثم مع مجيء الوندال والبيزنطيين سيتشكل مشهد جديد إذ سيتراجع التمدن والتحضر وستنحسر المدن داخل أسوارها نتيجة انعدام الأمن ليظهر الإقطاع واحتد الصراع بين مختلف الفئات الاجتماعية فانكمش الاقتصاد وانتشرت البداوة وتأزمت أغلب المدن والأقاليم الساحلية وبدرجة أكبر الأقاليم الداخلية

العصور الوسطى: من الاستمرارية إلى القطيعة

الاستمرارية: من العهد الأغلبي للقدوم الهلالي

مثل القدوم العربي الإسلامي حدثا هاما في تاريخ البلاد التونسية إذ سينقل البلاد من الحضارة اللاتينية والمسيحية إلى الحضارة العربية والإسلام، وقد نجح العرب في

> *"تمكنت البورجوازية في ظل السلم الرومانية من استثمار الأرياف لصالحها وأن تنمي مشاريعها وأن تجمع ثروات طائلة"*

السيطرة على البلاد بعد مقاومة شرسة من البربر والبيزنطيين، لذلك أخذ الانتشار العربي الإسلامي وقتا طويلا مقارنة بالعراق أو الشام أو الأندلس. وقد دمر حسان بن النعمان قرطاج معقل المقاومة البيزنطية لينتهي بذلك اشعاع هذه المدينة لتخلفها تونس التي أسست بالقرب منها.

ويعد تأسيس مدينة القيروان، التي لم تكن ساحلية، ترجمة لتوجهات العرب ومرحلة جديدة قطعت مع هيمنة المدن الساحلية حيث سيصبح للداخل التونسي أهمية كبرى وذلك تزامنا مع تشكل طرقات تجارية نشيطة تربطها ببلاد المغرب وافريقيا وبلاد السودان.

وقد شهدت القيروان العاصمة الجديدة ازدهارا كبيرا مع الدولة الأغلبية وهي أول دولة مستقلة عن الخلافة العباسية تتأسس بإفريقية ونظرا للاستقرار السياسي واستباب الأمن امتدت المساحات المزروعة من جديد ولم تقتصر على سهول الشمال بل شملت مناطق الوسط والجنوب بفضل ما أنجز من أعمال الري وازدهار الصناعة والتجارة وأصبح هناك توازن بين الساحل والداخل.

وقد تقدمت التجارة وأصبحت طرقها تربط بين القيروان وأروبا ولكن مع سقوط الدولة الأغلبية ومجيء الفاطميين ستعود العاصمة مرة أخرى إلى الساحل (مدينة المهدية) دون أن يكون هناك تأثير كبير على المدن الداخلية وقد تواصل هذا التوازن تقريبا إلى أواخر العهد الزيري حيث بدأت تلوح بوادر الازمة في الأفق.

القطيعة: العهد الحفصي

يعتبر القدوم الهلالي حدثا هاما لكنه لم يكن المسؤول عن التدهور الذي شهدته إفريقية في مطلع القرن الحادي عشر ميلادي ولكن عمق هذا القدوم الأزمة بين الأقاليم حيث انتشر التبدي وانحسر العمران واندثرت عدة مدن بأكملها نتيجة الأزمات المتعددة وتحولت لخراب.

شهدت إفريقية كذلك أزمة سياسية تمثلت في ضعف السلطة المركزية وبروز إمارات مستقلة بالمدن كبنو الورد وبنو الرند وبنو جامع وبنو برغواطة.

وقد فقدت العديد من المدن الداخلية دورها الرئيسي كالقيروان التي أصبحت محاطة بالأعراب البدو ولم يعد لها أي دور اقتصادي وقد أصبحت مدينة تونس أهم مدينة وقد توجهت نحو البحر وكانت تربطها علاقات عداء بالداخل.

ويعتبر العهد الحفصي أهم قطيعة حصلت في تاريخ تونس، فهو عصر تحدد فيه مصير افريقية: إما الإقلاع أو الانهيار، وقد تعمقت فيه الفوارق بين الساحل والداخل على الرغم من التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حصل في هذه الفترة لكنه ظل منحصرا في المدن ولم يفض الى الانتقال إلى مرحلة اقتصادية أخرى وإلى نشأة نمط اجتماعي وثقافي متجانس وموحد بالبلاد، حسب ما أكدّه المؤرخ التونسي محمد حسن.

شهد العهد الحفصي كذلك تغيرا في مسار الطرقات التجارية حيث اندثرت الطرقات البرية التي كانت تربط المدن الداخلية ببلاد السودان والمشرق والمغرب العربي واتجهت التجارة نحو المدن الساحلية التي أصبحت متضخمة مثل تونس وسوسة وبذلك اندثرت عديد المدن الداخلية التي ازدهرت في العصر الوسيط المتقدم نتيجة التجارة والطرقات التي كانت تمر بها وانحدرت كذلك بعض المدن الساحلية مثل المهدية نتيجة تعدد الغزوات البحرية كغزوات النرمان.

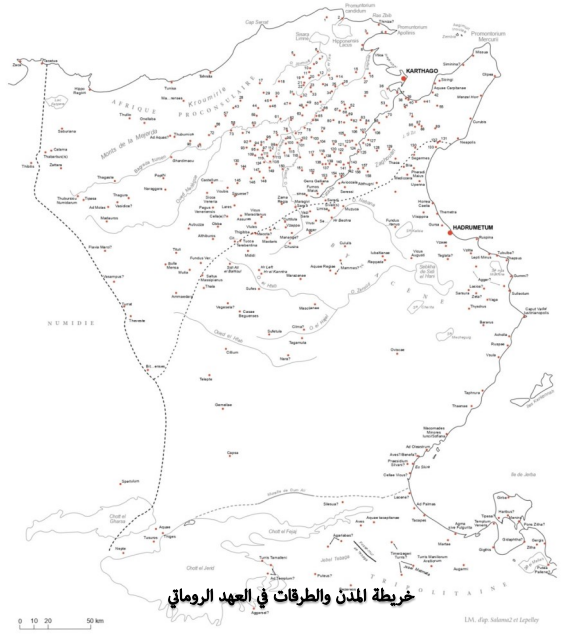

خريطة المدن والطرقات في العهد الروماني

تراجعت الأنشطة الاقتصادية كذلك حيث تدهورت الزراعة وذلك بسبب تعديات البدو وانعدام الأمن وثقل الضرائب السلطانية وقد أصبحت البادية سوقا للمدينة فتم استنزافها. إضافة إلى ذلك كانت السمة الغالبة على الاقتصاد في الداخل هي ثقل الجباية المسلطة على المزارعين والحرفيين واحتكار السلطان للأنشطة الاقتصادية وهوما يفسر قولة ابن خلدون الشهيرة "السلطان هي السوق الأعظم للمال".

وبالتزامن مع ذلك، حصلت تحولات مهمة بالغرب المسيحي، إذ شهد انتعاشة اقتصادية شملت المدن والعمران والفلاحة إثر نهاية الحروب الصليبية كما برزت المدن التجارية الإيطالية التي سيطرت على التجارة في المتوسط وفرضت سيطرتها على المدن الإفريقية التي لم تتمكن من منافسة التطور الحرفي الحاصل بجنوة والبندقية وبرشلونة وغيرها من المدن التجارية وقد تجسد ذلك بوضوح في قطاع النسيج حيث هيمنت الصناعة الإيطالية والقطلانية في مستوى التصدير وأغرقت السوق الافريقية بالبضائع المتأتية من الجانب الآخر من المتوسط كما عجزت البحرية الافريقية عن المنافسة. فنشأت بذلك مبادلات غير متكافئة بين المجالين حيث اختصت المدن العربية الإسلامية في تصدير المواد الأولية كالصوف والجلود والزيت والتمور مقابل إغراق السوق بمصنوعات جنوة والبندقية

"
يعتبر القدوم الهلالي حدثا هاما لكنه لم يكن المسؤول عن التدهور الذي شهدته إفريقية في مطلع القرن الحادي عشر ميلادي
"

من القماش وغيره.
شهد العهد الحفصي كذلك جوائح وكوارث طبيعية وأوبئة كان أهمها الطاعون الجارف الذي ضرب أغلب مدن العالم الإسلامي وقول عنه المقريزي " "وعم الموتان أرض افريقية بأسرها جبالها وصحاريها ومدنها وجافت من الموق وبقيت أموال العربان سائبة لا تجد من يرعاها وماتت المواشي بأسرها".

من العصر الحديث إلى اليوم: من اختلال إلى تفاوت

العهد العثماني: تعمق القطيعة بين الساحل والداخل.

لم يسهم القدوم التركي سنة 1574 في إدخال تغييرات كبيرة على المجال وتناقضاته بل تواصل تقريبا ذلك الاختلال الذي بدأ في العهد الحفصي، إذ تدعمت مكانة تونس وسوسة وبنزرت فيما تراجعت البوادي باستثناء فترة حمودة باشا التي تعتبر فترة ازدهار.
تجسد هذا الاختلال مع المراديين والحسينيين حيث ازدادت سيطرة المخزن على الدواخل ضمانا لاستخلاص الريع الجبائي. وقد دخلت البلاد مرحلة تأزم منذ 1814 (وفاة حمودة باشا) بداية بحملة اللورد إكسموث سنة 1816 ثم احتلال الجزائر في 1830 فأصبحت البلاد التونسية "إيالة ضعيفة لا ثروة لها إلا من الحبوب وزيت الزيتون" وتعرضت أغلب الفئات الاجتماعية إلى الأوبئة والمجاعات والاستغلال الجبائي فاجتاح الفقر عديد الفئات واتسعت الهوة بين الدولة والمجتمع.
ومن المؤكد ان التراجع الديمغرافي قد أصاب القوى المنتجة والحية في المدن والأرياف على حد السواء وكانت مناطق الإنتاج الحبوبي متمركزة حول الشمال والساحل وقد أدت الجباية إلى ازدياد الهوة بين المجتمع والدولة وعلى الرغم من أهمية المشروع الإصلاحي فإن ذلك لم يمنع البلاد من الدخول تحت الاستعمار.

الحقبة الاستعمارية: الاختلال بين الشمال والجنوب

خلال الحقبة الاستعمارية، أصبح الاختلال كائنا بين الشمال والجنوب وليس بين الساحل والدواخل فإضافة إلى كون الشمال يعتبر إقليما محظوظا من حيث التساقطات حيث تتجاوز التساقطات 400 مم وخصوبة التربة التي ساعدت على تعاطي النشاط الاقتصادي، فإن للاستعمار دورا هاما في توسيع الهوة بين الشمال والجنوب إذ استغل السهول الشمالية وانشأ فيها المدن أما في الوسط والجنوب فقد بقي التدخل الاستعماري محدودا ومنحصرا في بعض المناطق دون سواها.
وكان الاقتصاد يرتكز أساسا على تركز الجالية الأوروبية بأخصب الأراضي الفلاحية بالشمال كحوض وادي مجردة والتل الأعلى كما استقرت الجاليات الأروبية بأهم المدن كتونس ومنزل بورقيبة وبنزرت وسليانة وقعفور والفحص وماطر أما في الوسط والجنوب فقد اقتصر فيه توطن هذه الجالية على الحبوب والزياتين في بعض الضيعات المحدودة أو في بعض المراكز المنجمية كما هو الشأن في الحوض المنجمي بقفصة أو القلعة الخصباء والجريصة في حين خضع الجنوب لسلطة عسكرية.

من الاستقلال إلى اليوم: اختلال فتفاوت

كانت دولة الاستقلال واعية تمام الوعي بمسألة الاختلال الجهوي فتم تقديم بعض الاقتراحات لدمج التراب التونسي والحد من الاختلال الجهوي وذلك في إطار المشاريع الاقتصادية التي عملت على تنفيذها والتي ترجمت توجهات الدولة خلال الستينات ويظهر ذلك من خلال بعث أقطاب تنموية في الداخل تمثلت في معامل تكرير السكر بباجة وورق الحلفاء بالقصرين والصوف بالحاجب ومواد البناء بالحامة.
ولكن مع فشل تجربة التعاضد تزايدت حركة النزوح الريفي نحو العاصمة خلال النصف الثاني من الستينات وبداية السبعينات وتعمقت الفوارق بين الساحل والداخل.
ومع الأزمة التي اندلعت في منتصف الثمانينات، اعتمدت الدولة برنامج الإصلاح الهيكلي وتخلت الدولة عن المسألة الاقتصادية وانخرطت في مسار العولمة الذي حتم تقسيم البلاد إلى نصفين تونس الساحلية أين تتجلى الدينامية الاقتصادية والاندماج في نظام العولمة وتونس الداخلية التي لا تملك موارد. فتعززت بذلك الجبهة الساحلية (تونس، صناعات بنزرت ومنزل بورقيبة، المعامل الميكانكية بالساحل، موبلاتيكس بالمنستير، صناعات النسيج بقصر هلال، الفوسفاط بصفاقس). من جهة أخرى، أدى إنشاء المناطق السياحية والمطارات والتجهيزات المصاحبة لها بكل من الحمامات- نابل وسوسة-المنستير وجربة - جرجيس إلى تعزيز الشريط الساحلي وتحويله إلى منطقة جذب سكاني.
أما في الداخل، فإن تدخل الدولة اقتصر عموما على بعض المشاريع المحدودة كالمحطة السياحية بطبرقة، الاسمنت الأبيض بالشمال الغربي، المركب الكيميائي بقفصة والمطار، السياحة الصحراوية بتوزر.

أهم المراجع

تونس عبر التاريخ، كتاب جماعي ، الجزء الأول والثاني والثالث والرابع، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، تونس، 2005.

حسن (محمد)، **المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي**، جزءان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1999.

بلهادي (عمر)، **المسألة المجالية بتونس**، سراس للنشر ، تونس، 2005.

"

لم يسهم القدوم التركي سنة 1574 في إدخال تغييرات كبيرة على المجال وتناقضاته بل تواصل تقريبا ذلك الاختلال الذي بدأ في العهد الحفصي

"

تونس والعدالة الاجتماعيّة

بقلم: **يوسف النقّاطي**
طالب ماجستير في قانون الأعمال وناشط جمعياتي

لمْ تكن الثورة التونسيّة مجرّد ثورة على الحكم الفردي ومصادرة الحقوق المدنيّة والسياسيّة، بلْ كانتْ أساسا ثورة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعيّة والسير نحو واقع اقتصادي أفضل، وقد تجسّد ذلك في الشعار الذي هتفتْ به الحشُود الشعبيّة في الساحات "شغْل، حريّة، كرامة وطنيّة ".

والعدالةُ الاجتماعيّة تعني أوّلا القضاء على الفقْر باعتباره أوْضح مؤشّرات الظّلم، وثانيا الحدّ من التفاوت الاجتماعي عبْر تدابير منْ قبيل توفير التعليم والرعاية الصحيّة المجّانييْن، اضافة الى ضمان مستوى عيْش لائق للجميع عنْ طريق التشغيل بأجور ملائمة [1] وضمان السّكن والنّقل وبقيّة الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

فتونس بقيتْ لعقود ضحيّة لأنظمة تسلطّية تُصادر الحقوق والحريّات وتحْكمُ بسياسات جائرة فرضتْ الفقْر والخصاصة على شريحة كبيرة من المواطنين، فكانتْ بذلك الثورةُ حدثا عبّر من خلاله "مُجْتمع الهامش" عنْ رغبته في القطْع مع الدكتاتوريّة والحيْف الاجتماعي، انتصارا لكرامة الإنسان وتكْذيبا لمقولة نهاية التاريخ.[2]

وفي غمرة الانتشاء بهروب زين العابدين بن علي وتكريس التعدديّة وحريّة التعبير، اعتقدت الحشود للحظة أنّ الانتقال الديمقراطي المستوْرد سيفي بوعوده في التنمية وتحقيق الرفاه، وتركتْ المسار الثوري لتقودهُ طبقة سياسيّة هاوية ضعيفة الإرادة والتكوين.

وفي الاثناء، استفادت قوى الهيمنة الاقتصادية والطبقيّة من تجاربها السابقة في امتصاص الصدمات وإدارة الأزمات ومن تغلْغل أذرعها في مواقع القرار السياسي، وأعادت ترتيب تحالفاتها وامتداداتها داخل المجتمع وأجهزة الدولة بشكل سمحَ لها بمواصلة احتكار الثروة والامتيازات.

وقدْ عكستْ سياساتُ الحكومات المتعاقبة منذ سقوط بن علي استعداد حكّام تونس الجدد للتحالف مع هذه القوى وتمثيل مصالحها داخل دوائر الحكم، وترسّخت الديمقراطية طوال العشريّة الماضية كمجرّد آليّة للارتقاء إلى السلطة وممارستها للحفاظ على مصالح أصحاب الثروة ومنع كلّ محاولة لإرساء الشفافية والحوكمة في المجال الاقتصادي.

وفي المقابل، بقيت فئات هامّة من المجتمع مقصيّة من الدورة الانتاجية تعاني الفقر والبطالة والاحتقار الاجتماعي وتتحمّل وحدها كلفة الفشل الاقتصادي والسياسي. وأمام عجز هذه المنظومة عنْ تجاوز فشلها وعطَالَتها، أصبح التونسيون يعاينُون يوميّا انهيار المرافق العموميّة وتفكّك الدولة، وهو العامل الذي جعل جزءا هامّا من المُجتمع ينْحازُ إلى المسار الذي فرضهُ رئيس الجمهورية منذ 25 جويلية 2021.

وبذلك توفّر لرئيس الجمهورية تأييد شعبيّ واسع يستمدُّ عمقه أولا من السرديّة الثوريّة والمطالبة بتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي من أجل رفع البؤس عن البؤساء وثانيا من خطابه التعبوي الذي ينبّه فيه الشعب الى أعدائه من النخب السياسية الفاسدة والمرتهنة للخارج[3]، وعلى هذا الأساس كسب معركته مع كلّ خصومه ومنافسيه السياسيّين.

وقد كانت الفرصة ملائمة للرئيس سعيّد لاستغلال هذا الزخم الشعبي وفرْض معادلة اقتصاديّة جديدة تستجيب لتطلّعات الفئات المسحوقة، لكنّه اختار أن يبقى سجينا لأفكار العقل الدستوري المحض، فحَصَر كلّ معاركه في النقاش القانوني والسياسي المجرّد منْ كلّ محْتوى اجتماعي واقتصادي، واكتفى بالتعويل على حكومة تكنوقراط لا تمْلكُ أيّ تصوّر لما يجبُ أنْ يكون عليْه الاقتصاد السياسي،

> "
> *استفادت قوى الهيمنة الاقتصادية والطبقيّة من تجاربها السابقة في امتصاص الصدمات وإدارة الأزمات ومن تغلْغل أذرعها في مواقع القرار السياسي*
> "

وهو ما أدّى الى تعمّق الأزمة بكلّ ما تنطوي عليْه من مخاطر.

ولنا أن نعاين ذلك من خلال الارتفاع الجنوني للأسعار مقابل ضعْف القدْرة الشرائيّة، اضافة الى نُدْرة المواد الغذائيّة والمحْروقات، واستغلال الكارتلات الّتي تهيْمنُ على الاقتصاد لهذا الظرْف لفرض شروطها على المواطنين الّذين علقُوا بيْن مطرقة الدولة الفاشلة وسنْدان نظام اقتصادي تحكُمه إرادة أثرياء الحرب.

وفي المقابل، أكّدتْ مخْتلف النصوص القانونيّة الّتي صدرتْ طوال السنتيْن الأخيرتيْن سلبيّة الدولة ومحدوديّة قدْرة القائمين عليها على التعامل مع المأزق الاقتصادي والاجتماعي، إذ وقعت المحافظة على نفس السياسة المعتمدة قبل وبعد الثورة والمتمثّلة في إثقال كاهل الطبقة الوسطى والفئات الشعبيّة مقابل محاباة نخب ضيّقة من رجال الاعمال وإعفائها من أداء الضريبة وتحمّل التكاليف العامة وهو ما ينزع صفة العدالة عن النظام الجبائي ويعمّق التفاوت الطبقي والجهوي والاحتقان الاجتماعي.

وأمام عجْز الدولة عن إيجاد حلول بديلة لتمويل ميزانيّتها بعيدا عن صنْدوق النقد الدولي، تسعى دوائر القرار العالمي منْ خلال هذه المؤسّسة الى استغْلال الهشاشة الماليّة والدبلوماسيّة للبلاد لتفرض علينا وصفتها النيوليبراليّة القائمة أساسا على الإلغاء التدريجي لمنظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، وخوْصصة المؤسّسات العمومية وتخلّي الدولة عمّا تبقى من دورها في تمويل الصحة والتعليم وبقية المرافق الاساسيّة لفسح المجال أمام القطاع الخاص، وهي تدابير أثبتت التجربة فشلها في جلّ البلدان النامية، إذْ لم تؤدّي إلاّ إلى تعميق آفة الفقر والبطالة والهشاشة الاجتماعيّة، إضافة إلى انتهاك سيادة الدول وإلغاء حقّ الشعوب في تقْرير مصيرها.

وفي تونس بالذات، أدّت محاولات فرض مثل هذه الاجراءات بالقوّة الى اضطرابات اجتماعيّة أهمّها انتفاضة الخبز سنة 1984 [4]وهو ما يؤكد أن الشارع التونسي سيشكّلُ دائما عائقا قويا أمام القبول بمثل هذه الإملاءات.

وفي هذا الاطار يحاولُ رئيس الجمهوريّة طمأنة التونسيّين منْ خلال خطاباته الّتي يعْلنُ فيها في كلّ مرّة عنْ تشبّثه بسيادة القرار الوطني وبالدور الاجتماعي للدولة، كما طرح على طاولة التفاوض مع عدد من الشركاء الأجانب

> ”وقعت المحافظة على نفس السياسة المعتمدة قبل وبعد الثورة والمتمثّلة في إثقال كاهل الطبقة الوسطى والفئات الشعبيّة“

مسألة إلغاء الديون السابقة الّتي تثقلُ كاهل الدولة وتحويلها إلى مشاريع تنمويّة [5]إضافة إلى فرْض أداءات على أصحاب الثروات لتمويل صنْدوق الدعْم بدل إلغائه.[6]

فهلْ نكتفي هنا بحماسة الخطاب السياسي وبالنوايا الطيّبة لرئيس الدولة لنطمئنّ على مصير مؤسّسات الدولة وحلْم المرور الى الاقتصاد العصْري القائم على التوزيع العادل للثروة في تونس ؟ الإجابة ستكُونُ قطْعا بالنفي.

لا نقاش في أنّ الثقة مطلوبة في الحياة العامة وفي السياسة على وجه الخصوص، لكنْ في الأنظمة الديمقراطيّة، الثقة لا تمْنحُ للأشخاص، وإنما فقط للمؤسّسات التي اعتاد المواطنون على نجاعتها وحسْن إدارتها للشأن العام وعلى احترامها لحقوقهم وحريّاتهم، لكنْ في تونس بالذات، اعتاد الشعبُ على ظلْم السلطة السياسيّة ومحاباتها لأصحاب الثروة، وهو ما يفسّرُ قلّة انخراط التونسيّين في المشروع السياسي لرئيس الجمهوريّة وعزوفهمْ عن المشاركة في الانتخابات التشريعيّة الأخيرة بدورتيْها.[7]

ولعلّ ما يعمّق هذه الأزمة اليوْم، هو حالة الانفراد بالرّأي الّتي تشهدُها البلاد، وهو ما نلاحظه منْ خلال إقصاء المجتمع المدني والأجسام الوسيطة من الشأن العام ومحاولة التضييق على الحريّات منْ خلال نصوص ذات نزعة تسلطيّة كالمرسوم عدد 54 لسنة 2022، إضافة الى تصاعد وتيرة العنْف البوليسي وظاهرة افلات الأمنيّين من العقاب.

وباستحْضار دروس التاريخ سندركُ أنّ هذه الانحرافات لنْ تؤدّي إلّا الى تصاعد الاحتقان الاجتماعي واستفْحال الأزمة الاقتصاديّة، فالحريّات السياسيّة شرْط مسْبقٌ للتنمية[8]، وكلّ اعتداء عليْها هو في الحقيقة حرْمانٌ من القدْرة على الخروج من الفقْر والعوز.

إنّ العدالة الاجتماعيّة لا تتحقّق أبدا في فضاء استبداديّ الحاكمُ فيه هو كلمة الحقّ النافذة والحكيم الّذي لا يناقَش، فقدْ ظهر منذ زمن زيفُ أسطورة المستبدّ العادل[9]، ولا سبيل لبلوغ مجتمع الاقتصاد العصري والتوزيع العادل للثروة إلّا بتعْزيز العمليّة الديمقراطيّة وأخْلقتها، فالنّقاش العام والحرّ الّذي تتيحه الديمقراطيّة يلعب دوْرا رئيسيّا في تحسين جوْدة الخيارات الاقتصاديّة والاجتماعيّة وفي الضغط على المؤسّسات والتصدّي لها متى انْحرفتْ عنْ خدْمة الصالح العام.

وفي الواقع، هنا تكمن مهمّة القوى الوطنيّة التقدميّة المتشبّعة بالفكر الاجتماعي، فهي ستكون مسؤولة أوّلا عن المطالبة بالحريّة والعدالة الاجتماعيّة دون توقّف عند العقبات المفتعلة، وثانيا عنْ زرْع الثقافة الديمقراطيّة الاجتماعيّة وتوسيعها وربط الفعل السياسي بالأخلاق.

وقد يبدو النجاح في هذه المهمّة صعْب المنال نظريّا، فالتونسيّون أعيتهمْ الخطابات الّتي تتغنّى بالديمقراطيّة والحريّات، وهمْ الّذين رأوْا ثورتهم تتوارى خلْف ضباب "الانتقال الديمقراطي" الّذي استفادت منه فقطْ الأقليّة الحاكمة والنخب العتيقة الّتي تلاحقها تهم الفساد والعمالة للقوى الأجنبيّة.

ولكنّ التاريخ حركته دائريّة، وهو كما يصفه والتر بنجامين "كرنفالٌ مستمرّ من احتفالات المنتصرين المنتصبين على منصّة الظفر بنشوة على حساب المهزومين المندهشين، والنتيجة الطبيعيّة هي أن يعيد الأخيرون ترتيب صفوفهم لإعادة اعتلاء هذه المنصّة، وهكذا تغلقُ الدائرة بحتميّة مستمرّة "[10].

ومعنى ذلك أنّه لئن كانت الغلبة اليوم لمنظومة الهيمنة الاقتصاديّة والطبقيّة وللسياسات الجائرة، فانّ النّصْر سيكونُ غدا حليف عموم المواطنين وأصحاب الحقوق متى أعدّوا لهذا النصر كلّ عدّته.

وقدْ عبّر المجتمع التونسي بشكل دوري عن انفتاحه على أفكار التقدّم والتغيير الاجتماعي، وخير مثال على ذلك الحركات الاجتماعيّة الّتي تشكّلت في عدّة جهات في البلاد انطلاقا من انتفاضة الرديف سنة 2008 وصولا الى تحركات أبناء الأحياء

> "في الأنظمة الديمقراطيّة، الثقة لا تمْنحُ للأشخاص، وإنما فقط للمؤسّسات التي اعتاد المواطنون على نجاعتها وحسْن إدارتها للشأن العام وعلى احترامها لحقوقهم وحريّاتهم"

الشعبيّة في جانفي 2021 والهبّة المواطنيّة لأهالي عقارب في نوفمبر من نفس السنة وحملة " تعلّم عوم " الّتي وحّدت أبناء "الفيراج" في مواجهة القمع البوليسي وهي حركات رفعت مطالب اجتماعيّة واقتصاديّة مثْل الحقّ في الشغل، والحق في الماء والحق في بيئة سليمة، ودافعت عن حقوق الجهات والفئات المهمّشة.

ورغم القمع الأمني والتهميش الاعلامي لهذه التحرّكات، فقد نجحت في لفت النظر الى القضايا الّتي دافعتْ عنها، وعبّرتْ عن قدرة عالية على التنظّم وعلى مقارعة منظومة الحكم وأجهزتها القمعيّة من أجل انتزاع الاعتراف بما حملتْهُ من مطالب ورسائل أخلاقيّة.

وقد أعلنتْ هذه الحركات عن أفق جديدة للنضال من أجل الحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وعرفت كيف تفرض مطالبها وتطرحها للنقاش العام، كما قدّمت أشكالا جديدة للتنظّم بشكل مستقلّ عن الأحزاب السياسيّة التقليديّة التي احتكرت الحضور في الفضاء الإعلامي دون أن يكون لها أيّ تأثير عملي أو امتدادٌ داخل المجتمع.

ولا شكّ في أنّ هذه الحركات متى عرفتْ كيف تتجاوز تشتّتها ومطلبيّتها الضيّقة والتحمتْ مع بقيّة القوى الوطنيّة الحاملة لفكر وطني اجتماعي ستشكّل النواة الأولى ليسار تونسي جديد يقود النضال الوطني زمن الهيمنة الثقافيّة للعولمة النيوليبراليّة.

وميلاد هذا اليسار يبقى رهين إنتاج خطاب خاصّ به يسمحُ له بمدّ جسور للتواصل المباشر مع عموم الشرائح الاجتماعيّة وأصحاب الحقوق، فالتغيير الاجتماعي لا يتحقّق بالأقليات أو النخب، بلْ يتطلّب الانخراط الفعلي والمسؤول لأوسع الفئات الشعبيّة.

ويعني ذلك أنّ مشروع التغيير الاجتماعي يجب أنْ ينتشر ويتأصّل داخل المجتمع بأسره الى أن يتحوّل الى ثقافة مهيمنة ومشروع جماعي مشترك يستبْطنُهُ ويدافعُ عنه أكبر عدد ممكن من التونسيّين، فتونس جديرة بجمهوريّة وطنيّة اجتماعيّة ديمقراطيّة قابلة للحياة والاستمرار، وعلى هذا الأمل سنبني المستقبل [11].

الهوامش

1.Salam Said (Eds), *Towards Socially Just Development in the MENA Region,* Friedrich Ebert Stiftung Regional Project «For Socially Just Development in MENA», Tunis, 2017, p.18.

2."نهاية التاريخ لا بمعْنى نهاية أحداثه، بلْ نهاية ثوراته الممكنة ضدّ النموذج اللّيبرالي المعوْلم حسب قراءة فرانسيس فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" "، ماهر حنين،مجتمع المقاومة،ما بعْد الاسلامويّة،ما بعْد البورقيبيّة،ما بعْد الماركسيّة، كلمات عابرة،منشورات جمعيّة نشاز، 2019، ص19.

3.ماهر حنين،" 25 جويلية المنعرج؟ مقدّمات للفهم"، **جريدة المغْرب**، 2021/08/03،

4.محمّد مزالي، **نصيبي من الحقيقة**، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص.465.

5.بيان رئاسة الجمهوريّة الثلاثاء 6 جوان 2023 اثر استقبال رئيس الجمهوريّة لرئيسة مجلس الوزراء الايطاليّة جورجيا ميلوني.

6.بيان رئاسة الجمهوريّة السبت 3 جوان 2023 اثر مكالمة هاتفيّة بين الرئيسين التونسي والفرنسي.

7.لمْ تتجاوز نسْبة الإقبال على التصويت في الدورة الأولى 11.2 %مقابل 11.4% في الدورة الثانية.

8.امارتيا صن، **التنمية حريّة**، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الاولى 2010، ص.223.

9.Amartya Sen, “Development as Freedom”, Oxford University Press, 2001.

10.ألان دونو، **نظام التفاهة**، دار سؤال للنشر، 2020، ص.65.

11. يوسف النقّاطي،" المجْتمعُ التونسي أمام تحدّيات الراهن"، **جريدة الشعْب**، 2022/08/25.

”
مشروع التغيير الاجتماعي يجب أنْ ينتشر ويتأصّل داخل المجتمع بأسره الى أن يتحوّل الى ثقافة مهيمنة ومشروع جماعي مشترك يستبْطنُهُ ويدافعُ عنه أكبر عدد ممكن من التونسيّين
“

العدالة الاجتماعية محور التنمية

بقلم: **صابر الماجري**
منسق مشاريع بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

يتميز نمط الإنتاج في تونس بتركيز الاستثمارات في المدن الساحلية بشكل أساسي وهو ما جعله يفقد التوازن والاستدامة وانجر عنه تفاوت صارخ جهوي ومحلي. هذا التفاوت أنتج العديد من الإشكاليات والتحركات الاجتماعية ولعل أبرزها ما وقع خلال 14 جانفي 2011.

قبل هذا التاريخ كان جليا أن المنوال التنموي المتبع منذ الاستقلال قد بلغ حدوده وأنه أصبح مؤشرا واضحا لانفجار اجتماعي قائما أساسا على الاختلال الكمي والفوارق النوعية والهيكلية بين الجهات متمظهرة في نوعية الخدمات، في امتلاك وسائل الإنتاج، في علاقات الإنتاج وخاصة في الذهنيات، السلوكيات، الروابط والتركيبة الاجتماعية.

تتميز الدواخل والأرياف والمناطق الفقيرة بتهميش اجتماعي واقتصادي أساسا مما جعل المطالب الأساسية للسكان بعد 14 جانفي 2011 تتلخص في التشغيل والتنمية والكرامة وتوفر الشغل والعدالة الاجتماعية وكل مقومات الحياة الكريمة لكافة شرائح المجتمع وانتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية شعبية ووطنية تقضي على كل مظاهر الرشوة والغش والمحسوبية والفساد والتمييز بن الجهات وتعمل على تنمية كل المناطق التي كانت مقصية. بينما في كثير من مدن تونس الكبرى، الساحل والشمال الشرقي يوجد تهميش سياسي قبل كل شيء وبالتالي فإن المطالب الأساسية بعد 14 جانفي كانت تتمثل في الديمقراطية والتعددية والتناصف والمطلبية المهنية.

أصبح مستوى التنمية والتفاوت الجهوي بتونس بالأساس ومنذ نهاية السبعينات تفاوتا بين مدن تونس الكبرى، الساحل والشمال الشرقي وبين ولايات الداخل وخاصة منها الوسط والشمال الغربي. فتاريخيا وإثر الاستقلال ركزت الدولة استراتيجياتها التنموية في مناطق محددة أين برز الساحل التونسي كمنطقة تنمية ذات أولوية وذلك نظرا للتمثيل القوي لهاته الجهة في مختلف دواليب الدولة. زد على ذلك اعتبار المناطق الداخلية للبلاد وخاصة منها الجنوبية مناطق معارضة للرئيس الراحل الحبيب بورقيبة ومساندة للزعيم صالح بن يوسف.

وخلال فترة حكم بن علي، ظل نفس التمشي مسيطرا على دواليب الدولة بسيطرة بعض الأشخاص (رجال أعمال ورجال سياسة) على القرار الوطني سواء منه التنموي أو الدبلوماسي مما نتج عنه تفاقم التفاوت الجهوي. فهذا التفاوت بن الولايات هو نتاج لسياسة تنموية غير مجدية اتبعتها تونس منذ عقود مما يستوجب اعتماد سياسات مستقبلية ينتج عنها تحقيق العدالة الاجتماعية لكل الواليات وخاصة الداخلية منها.

بعد 14 جانفي 2011 وبالرغم من الضغط الهائل الحاصل إلى اليوم من طرف العديد من نشطاء المجتمع المدني والحراك الاجتماعي إلا أن الخيارات السياسية المتعاقبة حافظت على نفس المنوال التنموي والخيارات الاقتصادية وقامت بتعزيزه بمجموعة من الإجراءات غير المجدية من قبيل قوانين الحوكمة المحلية واللامركزية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، قانون الاستثمار وبعض المراسيم على غرار المرسوم المتعلق ببعث الشركات الأهلية.

نجحت هذه الإجراءات توازيا مع الإجراءات الأمنية في كبح جماح الحركات الاجتماعية في بعض الأحيان إلا أنها فاقمت التفاوت الجهوي.

فمثلا في عدة معتمديات من ولاية القصرين، يعيش ساكن واحد من بين اثنين تحت خط الفقر بينما في ضاحية المنزه الراقية بتونس العاصمة، وفي مجموعة تضم 500 فرد، شخص واحد فقط يُعتبر فقيرا.

أما منطقة الشمال الغربي لوحدها فتعد 28.4% من الأشخاص الذين يعيشون تحت عتبة الفقر. في سنة 2000، كانت هذه المنطقة التي تضم كلاً من ولايات جندوبة وباجة والكاف وسليانة "أفقر" بمرتين ونصف من تونس الكبرى، ولكن تزايد اتساع هذه الفجوة عبر السنين إلى أن تضاعف لتصبح هذه المنطقة الداخلية أفقر بخمس مرات من العاصمة وضواحيها.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن تحركات عديدة حصلت بالولايات الداخلية إبان 25جويلية 2021 بسبب تعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم على المحافظة على نفس الخيارات التنموية. هذا الامر ساهم في تعزيز تقسيم البلاد إلى أهل حواضر وأهل ريف، إلى بلدية ونازحين، إلى سواحل وداخل. وإن هذه

> "في عدة معتمديات من ولاية القصرين، يعيش ساكن واحد من بين اثنين تحت خط الفقر"

صورة من اعتصام الكامور. Fathi Nasri/AFP

التحركات على اختلاف أساليبها وهيكلياتها ومناهجها تأتي دائما لتؤكد أن مسالة التنمية الجهوية والمحلية هي قنبلة موقوتة قد تنسف في أي لحظة محاولات الاستقرار بالوطن.

إذن تعتبر العدالة الاجتماعية وإيجاد حلول لمشكلة التفاوت التنموي بين الولايات التونسية من أوكد الاهتمامات التي يجب على المخططات الاهتمام بها

1-مفهوم العدالة الاجتماعية

تاريخيًا، يعود مفهوم العدالة الاجتماعية إلى العديد من الحضارات والتقاليد القديمة. في الفلسفة اليونانية القديمة، أشار المفكرون مثل أرسطو إلى أهمية تحقيق العدالة في المجتمع من خلال توزيع الموارد والحقوق بشكل عادل. في العصور الوسطى، طوّرت الكنيسة المسيحية مفهوم العدالة الاجتماعية من خلال التأكيد على الاهتمام بالفقراء والمظلومين وتقديم العون لهم.

مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، استعرضت العديد من التيارات الفكرية الجديدة مفهوم العدالة الاجتماعية بشكل أكبر. ارتبط تقدم الاشتراكية والشيوعية بتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث نادى العديد من المفكرين مثل كارل ماركس وفريدريك إنجلز بتوزيع الموارد بشكل متساوٍ وتحقيق المساواة الاقتصادية بين الناس.

يمكن تصنيف العدالة الاجتماعية إلى ثلاثة أصناف :

- العدالة التوزيعية: تهدف إلى توزيع الموارد والثروة في المجتمع بشكل عادل. تشمل إجراءات تقليل الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة وتوفير فرص متساوية للجميع في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان.
- العدالة التصحيحية: تشير إلى ضرورة تصحيح الظلم والاعتداءات التي يتعرض إليها الأفراد أو المجموعات في المجتمع وتقوم على تقديم التعويض وإعادة تأسيس العدالة بعد وقوع الظلم، سواء بالعقاب للمذنب أو عن طريق إصدار حكم يعيد الحقوق المسلوبة.
- العدالة الوضعية: تهدف إلى ضمان المساواة في الفرص وعدم التمييز بناء على عوامل اجتماعية مثل الجنس، العرق، الديانة أو المدينة. تعمل العدالة الوضعية على إزالة العوائق التي تمنع الأفراد من الوصول إلى فرص التعليم والوظيفة والمشاركة السياسية والاقتصادية بشكل متساوٍ.

يتضح إذن هنا أن العدالة الاجتماعية تلعب دورا حيويا في بناء مجتمع عادل ومستدام حيث تسعى الى تحقيق التوازن المجتمعي وخلق وتوزيع الثروة والفرص بشكل عادل وتصحيح أيّ انحرافات أو ظلم في المجتمع. وهي بذلك ترتبط بمفهوم آخر أساسي وهو مفهوم التنمية.

2- مفهوم التنمية

يعود مفهوم التنمية إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما وجد العالم نفسه في حاجة ماسة إلى إعادة بناء البنية التحتية المدمرة والاقتصادات المنهكة. كان هدف التنمية في ذلك الوقت هو تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة والعيش

"
يعود مفهوم التنمية إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما وجد العالم نفسه في حاجة ماسة إلى إعادة بناء البنية التحتية المدمرة والاقتصادات المنهكة
"

بكرامة للبلدان والشعوب المحرومة.
في هذه الفترة يمكن أن نلاحظ وجود ثلاث نماذج أساسية للتنمية في العالم وهي: النموذج الرأسمالي لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، والنموذج الاشتراكي السوفييتي والصيني، والنموذج الثوري القومي في البلدان المُتحررة حديثًا من الاستعمار والذي يشبه الطرح السوفييتي الخروتشوفي عن الطريق اللارأسمالي أو الديموقراطي الثوري الذي يمكن اعتباره طريقا تفرضه الظروف الهيكلية والتاريخية الخاصة بالبلدان المتخلفة تسلكه كمرحلة انتقالية تتجنب من خلالها الرأسمالية وتسعى باتجاه الاشتراكية.
كل هذه النماذج تجتمع في فلسفتها على ان التنمية هي عملية مجتمعية تراكمية تتم بقصد ووفق سياسات عامة يكون فيها الانسان هدفها النهائي ووسيلتها الاساسية. ومنها تفرعت الى خمس انواع اساسية وهي

التنمية الاقتصادية: هي العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث الزيادة في الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، وتعتبر عملية لرفع مستوى الدخل القومي وهو ما لا يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

التنمية الاجتماعية :هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة بأقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية وجودة الحياة للأفراد.

التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا النظرية والعملية.

التنمية الثقافية: هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة التكنولوجيا والأذواق، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى البنى التحتية للمجتمع ووظائفه.

التنمية البيئية: هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر مقدرات الأجيال القادمة وهو ما من شأنه أن يقودنا إلى اختيار النوع المستدام من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وحسن استغلال الموارد القابلة للتجديد وحماية الطبيعية والمحيط.

3-العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتنمية في المناطق الداخلية

من أجل تحقيق التنمية في الجهات الداخلية، يجب أولاً تحقيق العدالة الاجتماعية. يجب على الحكومات السعي إلى التقليل من الفجوة بين المدن والمناطق الريفية وذلك بتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة كتوفير وتعزيز فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية في هذه المناطق، وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي. بالتالي، سيساهم هذا التوزيع العادل للثروات في تنويع قاعدة النمو الاقتصادي وارتفاع مداخيل الأفراد والأسر، مما يعزز المساواة ويحد من انتشار ظاهرة الفقر.

4-دور السلط الثلاث في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية في تونس

أدت التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها المجتمع التونسي في العقد الأخير من القرن الماضي إلى خصخصة الكثير من ميادين القطاع العمومي، وتقليص وظائف الدولة الى وظيفة قضائية وأمنية وهو ما يدعو للتخوف من مخاطر العودة إلى الدولة البوليسية، مع فقدانها طبيعتها الراعية، بدلا من الانتقال إلى مرحلة جديدة من الديمقراطية تكون فيها الدولة فاعلا حقيقيا في وضع استراتيجيات تهدف إلى تحقيق عدالة اجتماعية تضمن حقوق الأفراد. أمام هذا التحول، وما نتج عنه من تبدل في الأدوار وتقلص دور الدولة كضامنة وراعية لحقوق الإنسان، تداخلت أدوار الفاعلين بين الدولة والشركات الكبرى، وتقاطعت المصالح بين أصحاب المصالح الاقتصادية من جهة والمسؤولين العموميين من جهة ثانية.
وإذا كان للقانون في المجتمع، وللقضاء كسلطة معنية بحسن تطبيقه في الدول القائمة على احترام قواعد الديمقراطية، الدور الأبرز في حماية مكتسبات الإنسان المقيم والمواطنين من حقوق ضامنة لكرامتهم، فإنه في تونس ونظرا لغياب مرحلة دولة القانون والمؤسسات، وانتفاء ثقافة القانون في المجتمع، لم تعد القوانين والقرارات الصادرة عن السلطات العامة تعكس حاجة المواطنين، بل أصبحت تعكس توازن المصالح بين النافذين، ولا تتلاءم بالضرورة مع العدالة الاجتماعية والتنمية العادلة.
تعطلت نتيجة لهذا الواقع حركة تفعيل

"

سيساهم هذا التوزيع العادل للثروات في تنويع قاعدة النمو الاقتصادي وارتفاع مداخيل الأفراد والأسر

"

القوانين وتحقيق الأهداف المرجوة منها بل انحصرت بالتفسير الحرفي للنصوص انطلاقا من مبدأ فصل السلطات. وتحولت القوانين، مع ضعف الديمقراطية وتفريغ مضمونها، إلى أداة لمصلحة فئة حاكمة، متمثلة بالسياسيين المتزاوجين مع أصحاب رؤوس الأموال، تحمي بها مصالحها الخاصة، وأصبح الشرخ واضحا بين القوانين من جهة والعدالة الاجتماعية والتنمية العادلة من جهة ثانية.وإذا كانت الحقوق الفردية ذات الطابع المدني والسياسي والمالي وجدت آلية لتثبيت وجودها في عالم الفردية والحريات المتطرفة، فإن الحقوق الاجتماعية أو الاقتصادية المرتبطة أساسا بالعدالة الاجتماعية والتنمية العادلة واجهت عقبة أوصلتها إلى حالة الموت السريري مع الانهيارات الاقتصادية والسياسية والأزمات المتداخلة التي تشهدها الدولة التونسية.

لقد أصبح الفاعلون الاقتصاديون مؤثرين في القرار السياسي على وجه التحديد، وفي استثمار المرافق العامة التي كانت سابقا حكرا على الدولة لارتباطها بخدمات ضامنة لحقوق الإنسان. هذا مع العلم أن الدولة في إدارتها لهذه المرافق لا تبغي الربح في وقت يضمن القانون للشركات حقا تجاريا بتحقيق الربح من خلال تقديم هذه الخدمات. تحول المواطنون في هذه العلاقة إلى مستهلكين وتحولت العدالة الاجتماعية والتنمية العادلة إلى سلعة. وتتركز النقاشات حاليا على دور الشركات في التنمية ومسؤوليتها الاجتماعية من جهة، وعلى حقها ليس فقط في الربح بل في تعظيم الربح، الأمر الذي يثير جدالا ويتطلب انتباها في المقاربة والنقاش.

5- دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية العادلة بين الجهات

لئن تقتضي الاستجابة لمتطلبات المرحلة القادمة إضفاء النجاعة على السياسات التنموية وتأمين وقعها الإيجابي وتوفير الأدوات والوسائل الكفيلة بضمان بلوغها للأهداف المرسومة، إلا أن تجسيد هذا التوجه يبقى رهن حسن توزيع الأدوار بين الفاعلين وتحديد المسؤوليات بدقّة وضبط مجالات تدخل مختلف الأطراف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكونات المجتمع المدني الفاعلة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ان الشأن التنموي في تونس يتطلب تضافر كل الجهود انطلاقا من الدور الاستراتيجي للدولة ومؤسساتها مرورا بأهمية القطاع الخاص في الدفع بالعملية التنموية على جميع المستويات وصولا إلى دور المجتمع المدني باعتباره قطاعا قائما بذاته وشريكا هاما في تأطير الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده البلاد. فهياكل المجتمع المدني مدعوة إلى مؤازرة المجهود الوطني الرامي إلى تجذير قيم المواطنة وتأمين انخراط مختلف الشرائح الاجتماعية في المسار التنموي، زد على ذلك مساهمة المجتمع المدني في صياغة مقاربات واقتراح مشاريع تساهم في الارتقاء بالوضع التنموي المحلي.

كما تتدخل هياكل المجتمع المدني في الشأن المحلي من خلال المساهمة في العملية التنموية عبر دعم قدرات المجتمعات المحلية وتمكينها. وفي هذا الإطار تعمل الجمعيات الوطنيّة والمحليّة على تنمية مهارات الأفراد والجماعات من خلال توفير فرص التدريب في مختلف المجالات كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وسبل تنزيلها عبر توسيع المشاركة فيها من خلال إدماج كل المتدخلين من مؤسسات الدولة والإدارات الجهوية وممثلي المجالس البلدية وممثلين عن المجتمع المدني.

ويرتبط نجاح منظمات المجتمع المدني في دعم التنمية المحليّة والعدالة الاجتماعية بمدى قدرتها على القيام بدراسات ميدانية والتمحيص في الواقع المحلي عبر خلق قاعدة بيانات تحتوي أراء المواطنين في الحكم المحلي إلى جانب جمع المعطيات المتعلقة بالعديد من المؤشرات الخاصة بكل مجتمع محلي انطلاقا من رغبة المواطنين ومن تمثلاتهم وتصوراتهم للمجتمع المحلي وللعدالة الاجتماعية. ممّا يجعل العملية التنموية تبدو أسهل وأسرع وأنجع من خلال تحديد الأولويات واتخاذ القرارات المناسبة وجدولة المشاريع ذات الأولوية بطريقة تشاركية وبالتالي انصهار المواطنين في السيرورة التنموية.

”
أصبح الفاعلون الاقتصاديون مؤثرين في القرار السياسي على وجه التحديد، وفي استثمار المرافق العامة التي كانت سابقا حكرا على الدولة
“

تمثلات الشباب التونسي لدور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثالا

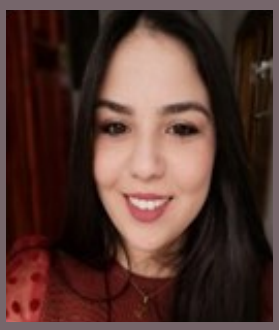

بقلم: **زهرة مصباح**
طالبة دكتوراه في اختصاص علم الاجتماع

"

اعتبر سان سيمون على غرار سبنسر وماركس أنّ مرتكزات العدالة هي المساواة والاستحقاق

"

العدالة كمصطلح هو "التساوي والمعاملة بالمثل، والملاءمة، والاستقامة " وعادل بالعربية معناه ناظر او شابه ، وهو يعني أيضا وازن " وعدل الشيء أي صححه وجعله مستقيما" وفعل "عدل في عدل عن بمعنى تخلى عن فعل، و تراجع عن القيام بأمر أراد القيام به إنما يفيد معنى التفكير بالأمر ووزنه قبل القيام به الى درجة رجحان العدول عنه". في لسان العرب " العدل هو ما قام في النفوس أنه مستقيم"[1].

لكن العدالة كمفهوم ارتبط أساسا بمفهوم الإنصاف والفعل الصحيح. وتمتد جذوره الى كتابات ابن خلدون الذي كتب " وانعم بالعدل في سياستهم وقم الحق فيهم" والحق عند ابن خلدون هو العدل و" كثرة العمران محفوظ برعاية العدل " و"المال بالخراج والخراج بالعمارة والعمارة بالعدل"[2] .

الكتابات الفلسفية التاريخية تناولت أيضا مفهوم العدالة في علاقته بأفكار القانون الطبيعي، ككتابات أرسطو والرواقيين والعديد من المفكرين في العصر الحديث من جهة والإرادة الإلهية من جهة أخرى. يعتبر أرسطو أن أسباب النزاعات في مجتمع ما تعود الى "حصول متساوين على أشياء غير متساوية وفي حصول غير متساوين على أشياء متساوية"[3] فمن العدل لديه ألا تتساوى حصص الأفراد غير المتساويين وهي التعامل بالمثل أو التبادل العادل الذي يتناسب مع "الاستحقاقات أو المؤهلات"[4] . نذكر أيضا الصراع القائم بين الليبراليين والمساواتيين Les égalitaristes، فالليبراليون الراديكاليون يعتبرون أن دور الدولة يقتصر فقط في كونها ضامنة لحق الأفراد في امتلاك الثروات الاقتصادية. في حين أن نظرية المساواة تنادي بإعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متساوٍ بين الناس وتفرض على الدولة أن تعامل جميع الأفراد بالتساوي. اما النظريات النفعية Les théories utilitaristes فترى في العدالة ضمانا للمنفعة الجماعية ولكل فرد في المجتمع وتحقق توازنا اقتصاديا. لكن العدالة في فكرة العقد الاجتماعي هي تقييد النزعات الطبيعية عند البشر والتي ترفض تبرير عدم المساواة بالاختلافات الطبيعية عند البشر[5]. وهنا يقترن مفهوم العدالة بمفهوم المساواة بين الأفراد.

أما جون رولز، في محاولته إيجاد المعادلة بين المساواة والحرية، وهي من أهم النظريات التي تناولت العدالة في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد أكد على ان العدالة الاجتماعية تقوم على: مبدأين الأول هو أنّ الحق في الحرية الاقتصادية يجب أن يكون دائما في حدود احترام حرية الآخر، والثاني هو مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد في الوصول إلى الوظائف والمواقع الاجتماعية. هذا المبدأ الثاني يمثل قاعدة النظام الديمقراطي الذي يكون فيه المواطنون متساوين في الحقوق والواجبات[6]. في نقده لنظرية جون رولز، اعتبر أمارتيا سين أنه ليس من الكافي تقديم فرص متساوية للأفراد إذا لم تتوفر لديهم إمكانات استغلالها ويرى أنه [7]للعدالة مجموعة من المتطلبات وهي النقاش العام والمحلي والعالمي، الديمقراطية والتشاور في ظل مؤسسات عادلة ، بناء واستثمار القدرات وسعة الأفق.

إذن كانت زاوية النظر الفلسفية للعدالة من حيث إنها قيمة valeur فما يعتبره فرد ما عادلا juste يمكن أن يكون لاعادلا injuste بالنسبة لفرد آخر وهو ما يندرج ضمن الحكم القيمي jugement de valeur وهو ما يسمى بالمقاربة القيمية l'approche normative de la justice التي سعت إلى إيجاد تعريف واضح ومحدد للعدالة. لكن النظرية المقاربة الامبريقية للعدالة l'approche empirique de la justice تبحث في تأثير الظروف المحيطة بالفرد على نظرة الفرد للعدالة وتأثيرها في سلوكياته jugement du réalité وهي النظرة السوسيولوجية للعدالة[8]. يمكن ان نقول ان هاجس بعض علماء الاجتماع أمثال ريمون بودون Raymond Boudon وريمون آرون Raymond Aron في نظرتهم للعدالة كان البحث في إمكانية ترابط ما هو قيمي مع ما هو امبريقي.

اعتبر سان سيمون على غرار سبنسر وماركس أنّ مرتكزات العدالة هي المساواة والاستحقاق وتم تفسير العدالة استنادا إلى منطلقات ايديولوجية كالنظرية النفعية والليبرالية والنفعية والماركسية والوظيفية وتم آنذاك إغفال العديد من العوامل الأخرى كالثقافية التي يمكن أن تحقق فعليا العدالة الاجتماعية[9]. يرى بيير

بورديو أن الفوارق الاجتماعية، تؤثر في ممارسات الأفراد وفي تفاعلاتهم الاجتماعية وفي أذواقهم[10] بالنسبة له ولغيره من السوسيولوجيين الفردانيين يرون أن الأفراد المنحدرين من عائلات غنية لهم فرص أكبر لكي يتبعوا مسارا دراسيا يؤهلهم للنفاذ لفرص عمل وتحقيق مكانة اجتماعية هامة وهو ما يتعارض مع مرتكزات العدالة واولها المساواة.[11]

قد تكون أهداف العدالة الاجتماعية " جزئية أو تصحيحية أو إصلاحية أو إعادة التوزيع [...] كما توجد آليات كثيرة لتعزيزها، تشمل الاجتثاث واستعادة الحقوق، اضافة الى المبادرات الاقتصادية والمجتمعية الأوسع التي تهدف إلى تصحيح أوجه عدم المساواة الاقتصادية" [12]

لكن اتجه بعض الفاعلين في الميدان الاجتماعي الى تحويل العدالة الاجتماعية من الاحساس وكل ماهو نظري إلى الفعل الميداني وأعلنت منظمة العمل الدولية عن نشأة "العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة 2008"، ويتم الاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعي في 20 فيفري من كل سنة. تمثل الهدف في إحداث خطة مشتركة رامية إلى تعزيز التضامن العالمي وإعادة بناء الثقة في الحكومات بـ"التغلب على العوائق وإطلاق العَنان لفرص العدالة الاجتماعية" التي تسهم في تحسين أداء المجتمعات والاقتصادات وتحد من الفقر وأوجه غياب المساواة وتخفف التوترات الاجتماعية .

لم تكن هذه أولى المناسبات التي تم فيها التطرق إلى مسألة العدالة الاجتماعية ففي المادة الواحدة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ذكر بانه لكلِّ شخص حقُّ المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إمَّا مباشرةً وإمَّا بواسطة ممثِّلين يُختارون في حرِّية. ولكلِّ شخص، بالتساوي مع الآخرين، حقُّ تقلُّد الوظائف العامَّة في بلده وفي مادته الثانية والعشرين ذكر بانه لكلِّ شخص، بوصفه عضوًا في المجتمع، حقٌّ في الضمان الاجتماعي، ومن حقِّه أن تُوفَّر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتَّفق مع هيكل كلِّ دولة ومواردها، الحقوقُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ والثقافيةُ التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرِّية . وعليه فإنه لا يمكن للدول تحقيق العدالة الاجتماعية دون أن يسود السلام والأمن ويشيع احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أعلنت سنة 2023 سنة التغلب على العوائق وإطلاق العَنان لفرص العدالة الاجتماعية بتعزيز الحوار مع الدول الأعضاء، والشباب، والشركاء المجتمعيين، ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة، وغيرها من أصحاب المصلحة الآخرين فيما يتصل بالإجراءات اللازمة لتقوية العقد الاجتماعي الذي تمزق بسبب تزايد التفاوتات والصراعات وضعف المؤسسات العاملة في مجال حماية حقوق العمال .وذلك إثر التغيرات والاختلالات الاقتصادية التي عاشتها العديد من البلدان والمرتبطة بالعولمة والتحولات الديمغرافية وارتفاع معدلات الهجرة.

سنة 1991، صادقت تونس على العهد

"
أعلنت سنة 2023 سنة التغلب على العوائق وإطلاق العَنان لفرص العدالة الاجتماعية
"

الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي ينص في المادة الرابعة على أن الدول الأطراف تقر"بأنه ليس للدولة أن تخضع التمتع بالحقوق التي تضمنها طبقا لهذا العهد إلا للحدود المقررة في القانون، وإلا بمقدار توافق ذلك مع طبيعة هذه الحقوق، وشريطة أن يكون هدفها الوحيد تعزيز الرفاه العام في مجتمع ديمقراطي" .[13] نجد ايضا" إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية "الذي صادق عليه ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في 18 سبتمبر 2014 والذي نص في مادته الثامنة على ان الدول الاعضاء تجدد تأكيدها "على أن العدالة الاجتماعية هي شرط أساسي لتحقيق السلام، والأمن، والتماسك الاجتماعي، وأن السلام والأمن والتماسك الاجتماعي تشكل بدورها دعائم صلبة للعدالة الاجتماعية". ينصّ الفصل 13 من دستور 2022 على ما يلي: "تحرص الدولة على توفير الظروف الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وعلى تمكينه من كافة الوسائل حتى يساهم بصفة فاعلة في التنمية الشاملة بالبلاد" و"ان ثروات الوطن ملك للشعب التونسي، وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كل جهات الجمهورية " [14] . كما تلتزم الدولة بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في فصول أخرى، وخاصة الفصل 16.

لكن في المقابل، عبرت العديد من التقارير التي تصدرها منظمات المجتمع المدني عن عدم رضاها عن السياسات التي تتبعها الدولة التونسية لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي وعن فشلها في إرساء مبادئ العدالة الاجتماعي وأنها لا زالت عاجزة عن الحد من تهميش العديد من الفئات الاجتماعية وخاصة فئة الشباب .ففي عديد التقارير التي نشرها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي تضمنت إحصائيات حول الهجرة والتحركات الاحتجاجية ومعدلات الانتحار في تونس .يبرز من جهة الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به البلاد التونسية ، "تواصلت حالة الركود الاقتصادي في الربع الأول من السنة، وانعكست في نقص المواد الغذائية وارتفاع نسبة التضخم التي تجاوزت **9.2** في المائة سنة **"2020** أمام "النمو الضعيف وانخفاضه المستمر منذ عام **2004** والذي تقول توقعات الحكومة في قانون المالية لعام **2020** وانه لن يتجاوز معدل 1.8٪ هذا العام **."**نشرت ايضا مؤسسة كارنيغي الامريكية احصائيات تفيد بـ "زيادة معدل البطالة في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم من **18** إلى **29** عامًا، وبينهم **56** في المئة من الطلاب الجامعيين، وقد بلغت نسبة البطالة بينهم أكثر من **70** في المئة من المجموع في عام[15] **."2016**

يبيّن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تقاريره عدم رضا الأفراد عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية فعدد التونسيين الواصلين إلى السواحل الإيطالية بطريقة غير نظامية خلال سنة 2023 يقارب 3500 حسب ما أقرت وزارة الداخلية الايطالية في حين أن عدد الذين لم يصلوا يتجاوز هذا العدد ولا يمكن تحديده نظرا لغياب الاحصائيات . من جهة أخرى تمثل الفئة العمرية من 16 إلى 45 سنة أبرز الفئات العمرية التي تزداد فيها حالات الانتحار والتي تصل إلى 30حالة منذ بداية سنة 2023.

إذن، تمثل فئة الشباب من بين الفئات المعنية بالحوار العالمي حول العدالة الاجتماعية في سنة 2023 والتي التزم دستور 2022 بتوفير كل مرتكزات العدالة الاجتماعية في سبيل حماية حقوق وحريات هذه الفئة خاصة في الجانب الاقتصادي .لكن في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد التونسية، ارتفعت معدلات الهجرة والانتحار والبطالة سنة 2023 خاصة بين صفوف الشباب .يطرح إذن نصنا اشكالية اساسية هي :

هل سعت الدولة التونسية، من منظور الشباب الى تحقيق العدالة الاجتماعية انطلاقا من ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟

في محاولتنا الإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج الكيفي .حددنا توجهنا البحثي وهو أن تتدخل الدولة في التجارب الفردية للشباب كفيل بالتأثير في تمثلاتهم لمفهوم العدالة الاجتماعية حتى مع وجود ترسانة من القوانين التي تضمن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية .سنقوم بمجموعة من المقابلات مع سبعة من الشباب كما يبينه الجدول وذلك لفهم تمثلات الشباب لسياسات الدولة التونسية المتعلقة أساسا بالعدالة الاجتماعية وتحديدا في الجانب الاقتصادي وذلك انطلاقا من تجاربهم الذاتية

"
عبرت العديد من التقارير التي تصدرها منظمات المجتمع المدني عن عدم رضاها عن السياسات التي تتبعها الدولة التونسية لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي
"

العدد	الفئة العمرية	المهنة
3	من 25 الى 30 سنة	عاطل(ة) عن العمل صاحب(ة) شهادة عليا
2	من 31 الى 40 سنة	موظفون لدى الدولة
2	من 26 الى 40 سنة	عاطلون عن العمل

تضمن دليل المقابلة اولا اسئلة حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد ومدى تدخل الدولة ومؤسساتها بشكل أو بآخر في حياة الأفراد وتجاربهم من خلال تقديمها لمنح او قروض او فرص عمل ... الخ .ثانيا، اسئلة حول نظرة الفرد إلى الدولة وتقييمه لسياساتها الحالية ومن حيث مدى ضمانها التشريعي والقانوني للحقوق والحريات الاقتصادية أما ثالثا، طرحنا أسئلة حول رؤية الأفراد للمستقبل الاقتصادي في تونس ومدى إمكانية أن يكونوا فاعلين في السياسات العمومية في نظرهم .توصلنا في الأخير الى مجموعة من النتائج وهي كالأتي :

- ستة من بين سبعة مستجوبين أكدوا أنه لا يمكن الاعتماد على الدولة خاصة في المسائل الاقتصادية وأن الدولة حتى وإن قدمت لك قروضا أو منحا فهي بلا فائدة وتنصب في مصلحة اصحاب رؤوس الاموال. غلاء المعيشة وانخفاض نسبة الأجور تدل على أن الدولة في حالة عجز تام وبالتالي" لا يمكن الاعتماد عليها " ومطالبتها ببعث مشاريع او بتحسين خدمات النقل او المرافق العمومية على سبيل المثال .

- المستجوبون السبعة أكدوا أن الدولة ضامنة للحقوق والحريات الاقتصادية فقط على الورق وإنما على أرض الواقع لا يمكن الاعتماد كليا على إمكانية تطبيق القوانين فإنشاء مشاريع خاصة تعني السجن في نظرهم والإفلاس في ظل غياب كرامة المواطن الحقيقة وحقه في العمل في بلاده

- المستجوبون السبعة يرون الهجرة حلا او حتى حلما لإنقاذ انفسهم وعائلاتهم من الفقر ولتجنب الغرق في الديون وتحميل عائلاتهم عبئا ثقيلا قد لا يستطيعون تحمله.

- لا يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية في نظر أربعة منهم إلا بسياسيات عمومية حقيقة واستثمارات خارجية كبرى وهي لن تتحقق بدورها إلا باستقرار سياسي في حين عبر الثلاثة الآخرون عن فقدانهم الأمل في إمكانية تحسن الوضع الاقتصادي في تونس.

- أكد المستجوبون السبعة بأن الفساد قد انتشر في تونس وازداد تعمقا خلال السنوات التي تلت 14جانفي2011 ويصعب أن نجابهه بين ليلة وضحاها والمواطن، بالنسبة إليهم، هو الذي يدفع الثمن اليوم أمام استغلاله من قبل المؤسسات الخاصة التي تعي جيدا ضعف الدولة وعجزها التام إضافة الى استفراد عائلات ما معينة وأبنائهم بالثروات الاقتصادية وبسوق الشغل .إذا كنت من عائلة غنية فستتمكن من حقك في عمل لائق اضافة الى دعم الدولة وإلا فانت ستلاقي مصيرك في البطالة كغيرك من "عامة الشعب ."

في الأخير، وفي ترابط مع ما ذكرته الأدبيات السوسيولوجية فإن المساواة الفعلية التي يلتمسها الفرد في الحقيقة تمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية في نظره فتمثلاته للدولة لا يمكن أن تكون تمثلات نظرية قانونية وإنما هي تمثلات مرتبطة بتجارب الأفراد وتدخل مؤسسات الدولة في هذه التجارب في النفاذ مثلا الى سوق الشغل وتحقيق مكانة اجتماعية هامة. ويبرز جليا أن مسالة العدالة الاجتماعية حبر على ورق بالنسبة للشباب المستجوبين نظرا لأنهم لم يلتمسوا هذه المساواة على أرض الواقع فإن تحقيق المساواة او العدالة الاجتماعية في نظرهم مرتبط أساسا بالوضع الاقتصادي فإذا عاشت البلاد رفاها اقتصاديا يمكن أن نتحدث حينئذ عن العدل .إضافة الى ذلك، خلق انفراد أفراد وجماعات ما بالثروات الاقتصادية تفرقة، أو فوارق اجتماعية كما يراها بورديو، او انقسامات بين الـ "نحن "عامة الشعب والـ"هم "في الجهة الاخرى وهو ما أبرزه خطاب الشباب، واعتبار أن الدولة ديمقراطية في ظاهرها ولكنها منحازة الى أطراف دون اخرى وهو ما يمكن ان يفسر اندلاع التحركات الاحتجاجية في نظرهم .ثلاثة من المستجوبين شاركوا في تحركات احتجاجية واعتبروا أن الدولة لا تسمع ولا ترى وأن أول اسس العدالة هو الاستماع الى مطالب المواطنين ومحاولة إيجاد الحلول وهو ما لا يرونه في تونس.

الهوامش

1.بشارة عزمي، "مداخلة بشأن العدالة: سؤال في السياق العربي المعاصر"، **تبين**، العدد 1 ، (صيف 2013) ، ص8

2.ابن خلدون، **المقدمة**، دار القلم، بيروت، 1996.

3.كريغ كالهون، **معجم العلوم الاجتماعية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 429

4.بشارة عزمي، مصدر سابق، ص 13

5.نفسه، ص. 20

6. Rawls, John, *Théorie de la justice*, Le Seuil, Paris, 1987 : en traduction française, ouvrage étant paru aux Etats-Unis en 1972.

7. Rawls, John, « La théorie de la justice comme équité; une théorie politique et non pas métaphysique », *in Iindividu et justice sociale, autour de John Rawls*, Le Seuil, Paris, 1988.

8.بشارة عزمي، مصدر سابق، ص21

9. Elster Jon, "Critique des analogies socio-biologiques" *Revue française de sociologie*, 1977, Vol. XVIII, pp,369-395

10. EL-Baum, Mireille, « Justice sociale, inégalité, exclusion », *Revue de l'OFCE*, N°53/Avril 1995.

11. Bourdieu, Pierre. *La distinction critique sociale de jugement*, Minuit, Paris, 1979.

12. Boudon, Raymond, *L'inégalité des chances*, A.Colin. Paris, 1973.

13.جيريمي ساركين، "لماذا ينبغي مفهمة العدالة الانتقالية في البلدان العربية نظريا ة تجريبيا؟ "، في : **العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، مج حالات عربية ودولية** ، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2022، ص 53

14.الامم المتحدة، العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية https:// www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights

15.دستور الجمهورية التونسية

16 ***https://carnegieendowment.org/sada/85652https://carnegieendowment.org/sada/85652***

اللاّعدالة والهامش: غَبنٌ مرّتين !

بقلم: علي غوائدية
أستاذ باحث في الصّحافة والاتّصال

"

يخضع الهامش إلى تحديدات نمطيّة ينبغي تجاوزها، تتلخّص في التّحامل على المركز باعتباره سبب التّهميش وبؤس الهامش وشيطنته، في مقابل مسكنة الهامش وإلباسه ثوب الضحية

"

راهنت دولة الاستقلال في تونس على توطين سكّان المناطق الحدوديّة، الهوامش المجاليّة، في مواطنهم الأصليّة كي لا "يَبْذَعِرَّ عمرانهم" (ابن خلدون) وتُمسي ديارهم أوكارا للجريمة والإرهاب، لا سيما خلال حقبة التّسعينيات الّتي شهد فيها القُطر الجزائري المجاور ما يُعرف بـ"العشريّة السّوداء". وأسندت القروض والهبات الفلاحيّة، وشيّدت عدّة مرافق أخرى حيوية على غرار المدارس والمستوصفات ومكاتب البريد المتنقّلة، بالإضافة إلى النّقاط الأمنيّة المتقدّمة.

عقب أحداث 2008 (أحداث الحوض المنجمي بقفصة)، عرفت مناطق حدوديّة بولاية قفصة (المجاورة للجزائر) نزوحا ريفيّا دفع بالقرويين إلى المدينة قصد انتدابهم في الشّركة الشّهيرة "فسفاط قفصة"، وما تفرّع عنها من شركات أخرى، إلى درجة أن مدرسة إبتدائية عاينتُ فيها عام 2013، في إطار عمل صحفي، معلّمين يدرّسان تلميذين في تلك الرّبوع!

يفيد ما سبق بمسؤولية المركز في تحديد حركة الهامش في مقابل قدرة الأخير على جبر الأوّل لتغيير سياساته تجاهه من ناحية، وقدرته على رسم حدوده هو بنفسه بالرّغم من سياسية المركز. فهذه الوضعية- الحالة استدعيتها منطلقا لمساءلة سردية التّهميش بالفعل المركز أو بالأحرى علوية المركز ودونيّة الهامش (المجالي). فما مسؤولية كلّ منهما في إنجاز فعل التّهميش؟ وما دخل العدالة في ذلك؟ نسعى للجواب عن هاذين السّؤالين بتوخّي مقاربة تفهميّة على أمل تحقيق قيمة علميّة من خلال إعادة التّفكير في مفهوم "الهامش" من منظور عقلاني، وليس عاطفي، وظيفي وليس تجريدي.

أوّلا: الهامش مفهوم إشكاليّ

لن يكون هذا العنصر محض عرض بانورامي لتعاريف لغوية وتقنية لمصطلحات، بل بروم به تفكير نقديا يُفضي إلى معاريف جديدة ويجعلنا نفكّر في هذه المفاهيم بطريقة أرحب وأنسب. والحقيقة أنّ هذا المرام ليس حلما متعاليا بل ثمرة تأمل في تعاريف وردت في وثائق مختصّة من قواميس ومجلاّت قانونيّة وغيرها.

بما أنّ كلّ شيء يُعرف بضدّه، حريّ بنا معرفة الهامش على ضوء المركز أو في علاقة بالمركز. يؤول بنا هذا النّهج إلى تقصّي مسؤوليّة الثّاني في تبلور الأوّل من ناحية، وكذلك توضيح العلاقة الجدليّة بينهما.

تُطلق صفة الهامش على كل ما هو "غير رئيسي" سواء تعلّق الأمر بمساحة أو بزمن أو بشخصيّة أو بفكر أو غيرها. يحدث التّهميش بفعل "إقصاء (exclure)شخص ما أو مجموعة من المجتمع" وحرمانها من "الاندماج الاجتماعي" (لو بوتي لاروس:627،2000). وبقدر ما تكتنزه العبارة من شحنة مؤلمة أو مزعجة، فهي تعني "الثّرثرة" في الكلام عند ابن منظور، فإنّها لا تخلو من صبغة تحرّرية وتغييرية. فهي تُضاهي النّمط، وتعني التمرّد على السّائد والقطيعة من النّسق أو المنظومة.

إنّ "الهامشيّة" (Marginalité)مفهوم سياسي يُستعمل لوسم "وضعية من يعيشون طوعا أو كَرها على هامش أنماط العيش والمعايير الاجتماعيّة السّائدة". ويُعدّ ذلك "حيفا" (Déviance)في منظور علم الاجتماع[1].

ينبغي تحديد وجه الهامشيّة الّذي سنكون بصدد مقاربته أو بحثه. نعني بالهامش في هذا الصّدد "المحيط" (périphérie)، ما يمتد حول محيط شيء ما"، أو المكان "البعيد" عن "مركز المدينة" (larousse.fr).

يترابط الهامش، بطريقة أو بأخر، مع المركز (لو بوتي روبار، 2015:1537).

نقد التمثّل الكلاسيكي للهامش

يخضع الهامش إلى تحديدات نمطيّة ينبغي تجاوزها، تتلخّص في التّحامل على المركز باعتباره سبب التّهميش وبؤس الهامش وشيطنته، في مقابل مسكنة الهامش وإلباسه ثوب الضحية. ومدخل النّقد هنا كون هذا التّمثّل النّمطي، حينما يغالي في دور المركز، لا يخلو من "إقصاء ذاتي" (Mbele, 2018)و"نظرة دونية للذّات" في علاقة بالآخر. فحينما يقول المواطن في منطقة الحوض المنجمي إنّ "الدّولة همّشتنا " و"تنهب فسفاطنا"، يتبادر إلى أذهاننا سؤال: ألهذا الحد يكون الهامش سلبيا وعاجزا عن ثني المركز عن حيفه؟ ألم يؤلم النّاس في هذه المنطقة بالذّات رأس السّلطة في المركز ولنا مراجعة أحداث

FETHI BELAID/AFP/Getty Images .org

الحوض المنجمي سنة 2008 الّتي خلخت نظام بن علي قبل رحيله في 2011؟ !

من جهة أخرى، نستشفّ من الاحتفاء بالهامش في الأدبيات المعرفية (موسوعة عكّارة لسالم الأبيض على سبيل الذكر) والسياسية خاصة (حملات انتخابية رئاسية تبدأ من الهامش كما فعل محسن مرزوق في واحات قبلي على سبيل الذكر وارتدائه للثوب المحلي للسكّان بما هم عشيرته) تعبيرات "أصوليّة" أو "جهويّة" أو "قبليّة" تخالف نمطيّة المركز الأحادي والوحدوي! تؤول بنا هذه الفكرة إلى تجاوز التمثّل النّمطي للهامش إلى الحديث عن "الهامش المركزي"، حينما يتشكل مركز جديد في الهامش ويفضي إلى يتبلور هامش على الهامش. إذ يحدث أن تنبع سلطات "جائرة" من الهامش أو يفرزها الهامش نفسه: مركز في الهامش. من بين محدّدات هذا الأخير في "السّلع" أو بـ"البضاعة" لنكون إزاء "كوجيتو" جديد:" أنا أبيع، إذن أنا موجود" «je vends donc je suis!». ولإطفاء نعرة التّهميش وإيقاد جذوة العدالة، يُطرح في هذا الصّدد "الاقتصاد التّضامني" كنموذج يُساوي بين حظوظ السّكان على الصّعيد المحلّي في إدارة المشروع الاقتصاد[2].

ذلك أنّ "التّبادل بسعر عادل يخوّل لمنتج وأسرته العيش بكرامة من ثمرة جهدهم" هو معيار محدّد لهذا الاقتصاد [3].

يعكس ما سبق نزعة الهامش إلى أن يصبح مركزيا، فيعمد إلى "التّواطؤ" مع المركز بالانخراط في سياساته ودعمها ونشرها وحمايتها من ردّات الهامش. فالصّراع الهامش/ المركز يبقى "ميتافيزيقيا"، فتمرّد الأوّل على الثّاني والجرأة على مهاجمته يبقيان واردان دوما.

ثانيا: العدالة والغَبن المَضاعف

يرتبط الغبن بالعدالة، فيترفع بتراجعها وينخفض بإعلائها، فبالثّانية نقيس الأوّل. من هنا تأتي وجاهة وسم "العدالة" بالمحرار المحدّد لمنسوب الغَبن في المجتمع.

1. غَبن أوّل مُضاعَف: غياب للعدالة/ حضور المركز

العدالة، أو العدل، "ما قام في النّفوس أنّه مستقيم، وهو ضدّ الجور". تعني كذلك "الحكم بالحق". "و يُقال: "عَدَلت أمتعة البيت إذا جعلتها أعدالا مستوية... [4]" . والعدالة غير المساواة، فليست الثّانية إلاّ مبدأ للأولى: "العادل... ما كان طبقا للقانون واحترام المساواة، والجائر ما خالف القانون وما افتقر إلى المساواة"، كما يقول أرسطو[5]. وإذا كان تفعيل العدالة يُضفي نفحات"الحريّة" على عيش الفرد بالاشتراك مع غيره، كما يرى كانط [6]، فإنّها غيابها يولّد الغبن في نفوس النّاس.

تتمأسس فكرة العدالة على مبدأ "أخلاقي" ديدنه "المساواة"، وهي منتظرة من المجموعة وينبغي أن تأتي بمضامين في مستوى تطلّعاتها، وأن تعود على الفرد (بالحقوق) حسب ما قدّمه للمجموعة (من واجبات). لذا فلها بُعد "توزيعي" (distributif)، لا سيما فيما

> "الصّراع الهامش/ المركز يبقى "ميتافيزيقيا"، فتمرّد الأوّل على الثّاني والجرأة على مهاجمته يبقيان واردان دوما"

يتعلّق بتقاسم الثّروة. تكون العدالة توزيعية حينما تكفل للفرد ما يخوّل له العيش في ظروف معقولة او مناسبة. وهنا يتجلّى البعد الاجتماعي -الاقتصادي للعدالة أو ما يُعرف بـ "العدالة الاجتماعيّة [7]". هنا خطّ التّماس بين العدالة، رديف الكرامة والحرّية وثقافة الحقوق، والغَبن بانتفائها وأو حضور بحيف أو بنقصان.

الغَبن، غَبن البيع/ غَبَنُ الرّأي (نسيانه وتضييعه)، فهو من "غَبِنَ الشَّيءَ وغَبِنَ فيه غَبْنًا وغَبَنًا: نسيه وأغفله وجهله". غَبْنُ الخَبَر، أي إخفائه كي لا يُعلم به [8]. وبما أنّ تطبيق القانون وتحقيق المساواة هما ركيزتا العدالة، فإنّ الغبن مردّة الإخلال بكليهما أو أحدهما. وإذا كان الغبن إحساسا فرديّا جماعيّا، هامشيّا، يحصل في نفوس المظلومين أو المنسيين أو المُحتقرين أو المغبونين، فإنّ صفة المشروعية تنتفي على المركز الكافل للعدالة نظريّا. غبن ذاتي ولا مشروعيّة غيرية أو موضوعيّة يولّدان معا الاحتقان والتمرّد والصّراع. وهنا معنى العنوان (غبن مرّتين): غبن لفقدان الحق في تساوي الفرص والحقوق والواجبات مع الأخر (المركز)، وأسى يرتقي إلى سخط تجاه مشروعية تنتفي. يُغبن الهامش مرّتين لشعوره بالظّلم ولافتقاره إلى الحَكم "الشّرعي" بما أنّه لم يعد عادلا.

2. غَبن ثاني: غياب المركز أو حضوره الخائب

في مقابل ترديد اتّهام المركز بتهميش دواخل البلاد، اعترف حكام المركز الجديد بانعدام معاملة المركز بشكل عادل. فأطروحة التّمييز الإيجابي الّذي أتت بها حكومة ما بعد ثورة 2011 في تونس مثلا مردّها إقرار سياسي بظلم الهامش على يد المركز وبالتّالي ضرورة التّعويض له، في سياق ثقافة التّعويضات (عن "النضال") آنذاك. مشكلة هذا المركز المنتصر خطابيّا للهامش اصطدام الواجب المَضاعف المحمول على عاتقه بقصور مضاعف في أداء أدواره التّنموية والاجتماعيّة والثّقافيّة والسّياسية. فلم يُعد قادر على لعب الدّور الحمائي (الدّولة الحمائيّة أو الرّاعية .(l'Etat providence اهذا مستوى غبن أوّل مردّه غياب الدّولة.

تفتح استقالة المركز عن أداء أدوراه الباب لجهات بديلة (عن غياب المركز) على غرار هيئات ما بات يُعرف بـ"المجتمع المدني" الّذي يُقدّم بصفته عضدا، بل "شريكا"، للدّولة من حيث توفير الخدمات وتربية المواطنين على المواطنة. كما يمكن أن يلعب دور المنافس أو المعارض لسياسات الدّولة. ما يهمّنا في كلتا الحالتين كون وضع الهامش يُلهم مصادر المِنح للاستثمار فيه والرّهان عليه إمّا بصفته سوقا استهلاكيّة أو موارد بشريّة وخزّان تغييرات سياسيّة واجتماعيّة، إلخ. لكن ماذا عن إمكانيّة تملّك الهامش لوسائل تجاوزه وضع الهامشيّة؟

لكن ماذا عن تمثّل نيّري الهامش مثلا لسياسة المِنح والهبات؟ هل المُعدم حينما تعطيه مالا أو لباسا لسدّ حاجته يكون دوما سعيدا؟ ألا تولّد المعاملة الرّعائيّة للهامش مشاعر غَبن جديدة تتعلّق بكرامة الإنسان؟!

3. نحو منظور بديل لتجاوز التّهميش

على أنقاض الدّولة الحمائيّة، تشكّل نموذج جديد للدّولة (الاجتماعيّة): الاستعاضة عن "منظومة الحقوق الموضوعيّة بسلسة تمكينات هادفة إلى مواطن أكثر مسؤوليّة عن مصيره[9] ".في هذا الصّدد، يساورنا التّفكير في دور تكنولوجيات الاتّصال الجديدة. فالرّقمنة تتيح مساحات يتعوّض الهامش غياب الإعلام المركزي مثلا (التهميش "الإعلامي" اللاعدالة الإعلامية التّهميش). لكن، هل يمكن للرّقمي استبدال المادي الواقعي؟

سبق وان أجبنا عن هذا السّؤال في دراسة علميّة سابقة، على لسان مستخدمي الفايسبوك في إحدى المناطق الحدودية التّونسية. استخدمنا تقنية الجماعة المركّزة، طرحنا السؤال " هل تراهنون على الفايسبوك كوسيط اتّصالي بديل يمكن أن توظّفه الدّولة لتكريس الاتّصال المحلّي معكم في ظلّ انعدام وسائل الإعلام التّقليديّة؟ لقد كانت خلاصة الأجوبة تفيد بـ:

وسائط جديدة.. ممارسات قديمة

""لا يمكن... الفايسبوك مهمّته النّقل ويبقى وسيطا غير رسمي فاقد للمصداقية...".

يعيب الفايسبوكيون المحلّيون المبحوثون على القائمين بالاتّصال الصّحيين اللاّتفاعليّة في وسيط تفاعلي بامتياز؛

"وزارة الصحّة لم (الفايسبوك) تكرّسه للتّفاعلية معنا. هو أحادي البث. ليس فقط وزارة الصحّة. لو ترى السّباب والشّتم عبر صفحة ولاية قفصة مرجع نظرنا دون أي ردّ أو تفاعل من القائمين على الصّفحة بالولاية".

نخرج بنتيجة مفادها كون التّفاعليّة قوام

> "تفتح استقالة المركز عن أداء أدوراه الباب لجهات بديلة (عن غياب المركز) على غرار هيئات ما بات يُعرف بـ"المجتمع المدني"
>
> "

الاتّصال بالمحلي. يريد المستخدمون المحليون ردودا على ردودهم. يتوقون إلى النّقاش الافتراضي وتبادل التّعليقات، والتّوضيحات والتّفسيرات والآراء. بل ويتأوّلون أسباب أحادية العمليّة الاتّصاليّة؛

"ننتظر الرّد حينما تخصّص هذه الصّفحات الرّسمية اتّصاليا مختصا مهمّة التّواصل معنا... الفايسبوك جعلوه لاختصار جهد فقط... حتى لا يتواصلوا معنا ميدانيا... وللبوز فقط... آنذاك أذكر انّ بلاغات وزارة الصحّة في ارتفاع مقابل انخفاض عدد الإصابات بالفيروس".

يترادف المبحوثون القول بنفس احتجاجي واستياء محلّي من غياب حكومي مركزي عنهم يُصطلح عليه سياسيّا بـ"التّهميش". يظلّ هذا التّهميش شعورا يرافقهم حتّى في فضاءات الافتراضيّة الّتي تتيح لهم التّعبير والنّشر والاحتجاج.

لقد تخلّت وزارة الصحّة هنا بتجاهلها لتعليقات جمهورها الطّرف المتخلّي رمزيا عن عقد اتّصالي جديد يحضنه الفايسبوك كفضاء مشترك يختزل المسافات وينمّط المقامات ويعد بتكافؤ الباث مع المتلقّي. لكن، ألا يمكن تشبيه تعليقات مستخدمي الفايسبوك على منشورات وزارة الصحّة بصندوق اقتراحات المواطنين الّذي تضع المؤسّسات العموميّة والّذي قد تقرأه ولا تجيب عن التّساؤلات ولا تتفاعل مع المقترحات؟

الهنة في المؤسّسات الحكوميّة وليست في الفايسبوك. فهذه الميديا "رهينة الفاعل الاجتماعي واستخداماته ... فالفايسبوك مثلا حينما ارتبط بهياكل رسميّة كان محتواه رسميّا مبنى ومعنى، ولمّا كان استخدامه شعبيّا عامّا طغت عليه الهجانة والتّقليد"[10].

بالنّتيجة لا يمكن للميديا الاجتماعيّة تذليل الهوّة الاتّصالية بين المركزي والمحلي وسدّها ما لم يظهر المحلّي ويُعنى خصّيصا، بمعنى أخر ما لم ير نفسه في هذه الرّسائل، وما لم يُؤهّل لذلك وتتوفرّ لديه الأسباب الذاتيّة (الشّعور بالانتماء للوطن) والموضوعيّة (التّلقي النّفعي للاّتصال الحكومي) من جهة المتلقّي المحلّي. يقابل ذلك إرادة اتّصاليّة حكوميّة بالقرب من المحليّات واستيعاب خصوصياتها وتركيز فضاءات إنتاج الرّسائل وتكريس التّفاعليّة الافتراضيّة فيها"[11].

الخاتمة

لابد من منح الهامش "الإمكانيات الفكريّة والثّقافيّة والاقتصاديّة والسّياسية"[12] ليتجاوز وضع الهامشيّة، أو الهشاشة في علاقة بالمركز، حتى ينشد تحقيق العدالة مع هذا الأخير. ولئن كان فعل "المنح" يحيل على مسؤولية المركز تجاه الهامش المتمثّلة في جملة واجبات على غرار توفير أدوات العيش والتّعبير والتمتّع بالحقوق وتنفيذ الواجبات، فإنّه على الهامش تملّك أدوات تأهيله للتّوازن مع المركز. هذا هو مقترح تجاوز وضع الهامشيّة الحقيقي.

الهوامش

1.Revol, René (dir.) (2004), *Dictionnaire des sciences économiques et sociales*, HACHETTE Education, Paris, p 234

2.Ibid, p303

3.Ibid, p 114-115

4.ابن منظور (1994) **لسان العرب**، المجلّد 11، دار صادر، بيروت، ط3، ص ص 432-433

5.Comte-Sponville, André (2001), *Dictionnaire philosophique*, PUF, Paris, 1re édition, p 555

6.Ibid, p 558

7.René Revolt, Ibid, pp. 208-209

8. ابن منظور (1994) **لسان العرب**، المجلّد 13، دار صادر، بيروت، ط3، ص ص 309-311

9.Merrien, Francois-Xavier (2006) « l'Etat social », in : Laville, Jean louis et Cattani Antonio David (dir), *dictionnaire de l'autre économique*, Gallimard, Paris, pp. 368-374, 373

10.غوائدية، علي (2016) **دور محتوى الميديا الجديدة في بناء مضامين الميديا القديمة: دراسة استخدام محتوى الفايسبوك في برنامج** "24/7"، جامعة منّوبة (تونس)، ص 74

11.غوايدية، علي (2021) "الميديا بديل اتّصالي صحّي زمن الكورونا: بحث اثنوغرافي لتلقّي الرّسائل الصّحيّة محليّا عبر الفايسبوك"، **المجلّة الجزائرية لبحوث الإعلام والرّأي العام** ، المجلّد 4- العدد 1، ص ص 129-143، ص ص 140-141

12. Mbele, Ch.Romain (2018) « La question d'une philosophie des marges, entre vérité, solidarité et justice », *Diogène*, 3-4 (n° 263-264), pp. 75 à 96, URL : https://www.cairn.info/revue-diogene-2018-3-page-75.htm (récupéré le 25/05/2023)

"لابدّ من منح الهامش "الإمكانيات الفكريّة والثّقافيّة والاقتصاديّة والسّياسية" ليتجاوز وضع الهامشيّة"

الحركات الاجتماعية والعدالة البيئية:

نموذج ولاية قابس

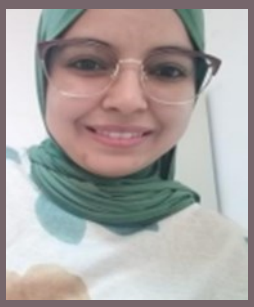

بقلم: سميّة بن ضو

باحثة في علم اجتماع البيئة

"

أسست المقاربات السوسيولوجية الحديثة مفهوما جديدا للحركات الاجتماعية يختلف عن التعريف الضيق الذي يتمثل في النموذج القديم للحركات الاجتماعية وينحصر في الحركات العمالية

"

بعد عقود من الاقصاء عن الساحة السياسية وسلطة القرار، تمكن المواطن التونسي من تجاوز عتبة الخوف والوقوف في وجه النظام المستبد صارخا بكل ما تسلح به من غضب "خبز وماء وبن علي لا". ورغم محاولات القمع والردع من قبل قوات الأمن إلا أنها باءت بالفشل مع إصرار التونسيين على تنحي الرئيس السابق زين العابدين بن علي عن رأس السلطة والقطع مع النظام السياسي المهيمن عليه من قبل عائلة الرئيس وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي أنذاك.

وكانت هذه أولى التجارب المشاركة السياسية للتونسيين -امتدادا لأحداث قفصة 2008- ومن خلالها فتح المجال للخطابات السياسية لمختلف التوجهات وهذا ما أسهم في بداية تشكل الوعي السياسي والاجتماعي، وبدء الحديث عن الحقوق الحريات. وبعد أن كان المطلب وطنيا موحدا حول تغيير رأس النظام، تواصلت الاحتجاجات في مختلف الجهات والتفت حركات الغضب حول القضايا المحلية وكثر الحديث عن "الإقصاء"، "التهميش"، و"الحقرة"... تشكلت اللجان والتنسقيات ورفعت المطالب المحلية لكل منطقة على حدا والتي يمكن القول بأنها تمحورت حول تفشي ظاهرة البطالة وتدهور المقدرة الشرائية والوضع الاجتماعي عموما.

انتشرت الاحتجاجات وتأججت في مختلف مناطق البلاد صادعة بالحيف الإجتماعي الحاصل بين الجهات، وقد زاد من حدة الغضب الاجتماعي سوء توزيع الأضرار البيئية الناتجة عن الأنشطة الصناعية، فمن المفارقات التي أفرزها المنوال الاقتصادي، القائم منذ سبعينات القرن الفارط، أن الفئات الاجتماعية الهشة والفقيرة وغير القادرة على تجاوز انعكاسات التغير المناخي والتلوث هي الأكثر عرضة لها والأكثر حرمانا من الحصول على الموارد الطبيعية والعيش في بيئة صحية سليمة. ومن هنا ظهرت الحركات الاجتماعية ذات الطابع الايكولوجي، وبطبيعة الحال اختلفت باختلاف الفاعلين الاجتماعيين وأشكال التعبئة والنضال فضلا عن المطالب الموجهة للسلطات الحاكمة.

في هذا المقال، سنحاول دراسة نموذج الحركات الاجتماعية البيئية بقابس من خلال الملاحظة بالمشاركة في الاحتجاجات المحلية فضلا عن مقابلة أبرز الناشطين المسيرين لهذه التحركات وتحليل مضمون البيانات التي تصدرها مكونات المجتمع المدني.

المفاهيم الرئيسية

الحركات الاجتماعية

يحتل موضوع الحركات الاجتماعية مكانة مهمة في سلم اهتمامات الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية وعلى رأسها علم الاجتماع. جاء هذا الاهتمام منذ ظهور الحركات العمالية في أواخر القرن التاسع عشر وتواصل مع نشأة الحركات النسائية والبيئية والحركات المدافعة عن حقوق الإنسان منذ ستينات القرن الماضي حتى عصرنا الحالي، وأطلق عليها اسم "الحركات الاجتماعية الجديدة".

أسست المقاربات السوسيولوجية الحديثة مفهوما جديدا للحركات الاجتماعية يختلف عن التعريف الضيق الذي يتمثل في النموذج القديم للحركات الاجتماعية وينحصر في الحركات العمالية التي انتشرت بشدة في المجتمعات الصناعية في القرن التاسع عشر. إن مفهوم الحركات الاجتماعية اليوم يعبر عن مجموعة الأفراد الذين يحاربون ويرفضون جزءا أو نظاما كاملا، وقد خاض العديد من علماء الاجتماع في هذا المفهوم، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، سنقدّم بلمحة حول المقاربة الأمريكية والمقاربة الأوروبية/الفرنسية.

تعود نظرية تعبئة الموارد لتشارلز تيلي وهي من النظريات المرجعية لدراسة الحركات الإجتماعية في المدرسة الأمريكية، لكن هذه التسمية (تعبئة الموارد) أصبحت شاملة لكل النظريات التي تناولت الحركات الاحتجاجية من ضمنها نظريات نظرية الفرص السياسية لسيدني تارو. وقد ركزت في العموم على دراسة الحركة من الخارج بما في ذلك الموارد المعتمدة: اللافتات، القدرة على استقطاب وسائل الإعلام، العلاقات مع الأطراف السياسية. واعتبرت أن ما يساهم في تشكل الحركة هو وجود مناخ سياسي مناسب إذ بين سيدني تارو أن الهشاشة السياسية أو تنامي التعددية يمكن أن تعطي فرصة للقوى المعارضة لإحداث تغيير.

أما بالنسبة للمدرسة الفرنسية، فاعتبرت الحركة الاجتماعية مفهوما جوهريا لفهم اشتغالية المجتمع وأيضا إلى بناء موضوع علم الاجتماع فعوضا عن المقاربات الوظيفية والبنيوية يقترح آلان توران المقاربة الفعلية؛ بما أن المجتمع- وفقا لنظريته-مرتب حسب نظام أفعال وروابط اجتماعية تتعارض فيها وتلتقي الاتجاهات الفكرية للفاعلين الذين ينتمون إلى نفس المجال الاجتماعي .وقد أشار إريك نيفو إلى أن كل شكل من أشكال العمل الجماعي المتضافر لصالح قضية ما بالنسبة له "هو عمل جماعي مقصود، وبالتالي يتميز بمشروع واضح. يتطور هذا العمل الجماعي في منطق المطالبة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو سبب"[1]، بمعنى أن "العمل الجماعي" و"القصد" هما ما يميزان الحركة الاجتماعية "قبل أي شيء آخر، الحركة الاجتماعية هي تعبئة للإناث والذكور، حول آمال ومشاعر ومصالح. وهي أيضا فرصة مميزة لطرح رهانات اجتماعية على المناقشة، ولقول ما هو عادل وما هو ظالم".[2]

سنركز على الحركات الاجتماعية ذات البعد الايكولوجي التي انتشرت على نطاق واسع في مختلف الدول وبالخصوص في المناطق التي تعتمد على النمط الاستخراجي

صورة التقطها أحد الناشطين الاجتماعيين بمدينة غنّوش

والصناعات الكيميائية. غالبا ما تتزامن الإخلالات البيئية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية مع تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق وهو ما يخلق لدى الأفراد نزعة للتغيير وتحسين الأوضاع فيتشكلون ضمن مجموعات منظمة وغير منظمة ومن هنا تنشأ الاحتجاجات بمختلف أشكالها. ويتكرر هذا المشهد ضمن سيرورة حتمية حيث تؤدي نفس الظروف "التجاوزات البيئية وتدهور المستوى المعيشي" إلى نفس النتائج "ظهور الحركات الاجتماعية".

العدالة البيئية

هو مصطلح جديد ظهر في ثمانينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية مع الحركات الاجتماعية المناهضة "للتمييز البيئي"، حيث انطلقت أولى الحركات الايكولوجية سنة 1978 حول قناة لاف Love canalالتي اشترتها شركة خاصة وأصبحت مكب للنفايات السامة وأدت إلى تلوث التربة والمياه وانتشار مرض السرطان بكثرة فضلا عن عدة أمراض نادرة. ثم تلتها حركة احتجاجية في مقاطعة كرولينا الشمالية سنة 1982 إثر تعمد السلطات تركيز مكب نفايات في منطقة يقطنها أمريكيون من أصول إفريقية وهو ما أثار غضب المتساكنين واعتبر "عنصرية بيئية". ومن هذا المنطلق أصبح الحديث عن مطلب "العدالة البيئية" وقد ركزت التعاريف الأولى لهذا المصطلح على المساواة العرقية وتصحيح التوزيع غير العادل للأضرار البيئية.

العدالة البيئية هي المساواة بين الأفراد فيما يتعلق بالتلوث وتدهور البيئة وأيضا المساواة في توزيع الثروات الطبيعية والوصول إليها. ورغم جِدة المصطلح إلا أنه يعد تابع لمصطلح أشمل وهو العدالة الإجتماعية، ان النظريات التي تناولت مسألة العدالة دائما ما أغفلت الجانب البيئي إذ اهتمت بتوزيع المزايا بين الأفراد مثل الحرية أو الفرص أو الموارد المادية وركزوا في بعض الأحيان على حق الأجيال القادمة في استدامة الموارد الطبيعة وكأن الأجيال الحاضرة لا تعاني من سوء التوزيع والتمييز البيئي، "هؤلاء الذين فكروا بعمق في العدالة الإجتماعية ... عادة ما يحددون مجالها حول توزيع الحقوق، الفرص، والموارد على الذوات البشرية، في حين وضعت المسائل البيئية في منطقة منفصلة "وراء العدالة" « beyond justice ».[3]

تفترض العدالة البيئية أن لكل شخص الحق في بيئة آمنة وصحية وترتبط بثنائية الاعتراف وإعادة التوزيع، بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه الفرد أو مقدار الأموال التي يمتلكها وقد تطور المصطلح ليشمل علاقات الهيمنة بين دول الشمال والجنوب الناتجة عن إرهاصات النظام الرأسمالي والعولمة فقد "حدث تحول ذو معنى في التحاليل حول العدالة البيئية مع العولمة والعلاقات بين الشمال والجنوب. التفاوتات بين بلدان الشمال والجنوب هي في نفس الوقت إيكولوجية، إقتصادية واجتماعية. (...) إنها تُعنى بتقاطع التحاليل المتعلقة بتدهور البيئة مع روابط الهيمنة المرتبطة بنمط الإنتاج الرأسمالي المعولم". [4]

ومنذ ظهورها نالت العدالة البيئية حظها في التشريعات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان حيث صيغت في نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والإتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل والنساء والأقليات. وفي النطاق الوطني ورغم مصادقة الدولة التونسية على العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية المدافعة عن الحقوق البيئية إلا أنه لم يتم دسترة حق المواطنين على حد سواء في بيئة سليمة إلا في دستور 2014.

الوضع البيئي في قابس

ساهمت عدة عوامل في تدهور الأوضاع

> "تفترض العدالة البيئية أن لكل شخص الحق في بيئة آمنة وصحية وترتبط بثنائية الاعتراف وإعادة التوزيع"

بولاية قابس، لعل أبرزها ضعف مساهمة الشركات الصناعية المنتصبة بالجهة في التنمية الجهوية مقابل ما تتسبب فيه هذه الأنشطة الصناعية من تأثيرات سلبية على المحيط الطبيعي. وذلك فضلا عن تهاون الدولة إزاء تدهور الوضع البيئي، فقد لقي خليج قابس من التهميش والإهمال ما جعل منه أحد "النقاط الساخنة للتلوث" في البحر الأبيض المتوسط وذلك حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ظاهرة التلوث

إن تدهور الوضع البيئي في قابس هو نتيجة بديهية لسياسة التهميش والإهمال التي تمارسها الدولة إزاء تجاوزات معامل المنطقة الصناعية المتواجدة على الشريط الساحلي للولاية، وخصوصا معامل المجمع الكيميائي التي اتخذت من البحر مزبلة لفضلات الفوسفوجيبس الناتج عن معالجة الفسفاط فضلا عن الغازات المنبعثة في الهواء.

وكملوث رئيسي يعتبر الفوسفوجيبس الأخطر وخاصة من حيث خصائصه الكيميائية فهي مادة حامضية للغاية إذ تحتوي على الفليور والمواد العضوية والفوسفور، فضلا عن ضخامة الكمية الملقاة التي تقدر بـ 3.5 مليون طن سنويا وهو ما يظهر جليا من خلال تراكم أكداس الفوسفوجيبس على شواطئ المدينة.

وتنبعث من المنطقة الصناعية غازات ملوثة منها ثاني أكسيد الكبريت وهو بعد تفاعله مع الهواء يصبح حامضا كبريتيا وهو العنصر الأساسي المتسبب في الأمطار الحمضية التي تعد العامل الأساسي في إبادة الواحات وتلوث التربة.

وإلى جانب ذلك السامة فإن لديوان التطهير دورا في تلوث الشاطئ، إذ قام بنقل محطة صرف المياه الصحي إلى شاطئ منطقة سيدي عبد السلام وهذا ما أدى إلى انزعاج أهالي المنطقة نظرا لما تسببت به من انبعاث للروائح الكريهة وانتشار الحشرات. وتتكون محطة الصرف الصحي من تجهيزات بدائية غير خاضعة للمواصفات العالمية وغير كفيلة بتطهير المياه المستعملة التي يتم إلقاؤها يوميا في البحر وهذا ما يترتب عليه مخاطر صحية واقتصادية " فهذا النوع من المياه الملوثة يشتمل على عديد من الملوثات الخطرة، سواء كانت مواد كيميائية (كالصابون والمنظفات الصناعية)، وبعض أنواع البكتيريا والميكروبات الضارة، إضافة الى المعادن الثقيلة السامة والمواد الكربوهيدراتية." [5]

إستنزاف الموارد الطبيعية

تتميز ولاية قابس بمناخ جاف وهذا ما يفسر محدودية الثروة المائية التي تمتلكها، لكنها كانت تكفي لتلبية احتياجات السكان والقطاع الفلاحي. ومع إنشاء المصانع الكيميائية تضاعفت احتياجات المنطقة للمياه فلإنتاج ثمانية مليون طن من الفوسفات سنويا يقع استعمال 10 مليون مكعب من الماء الصالح للشراب أو الإستعمال الفلاحي وذلك دون اعتبار الكميات الضخمة التي تستنزفها شركة الإسمنت بقابس منذ 1977. بالتالي، تظهر أول تناقضات تركيز المنطقة الصناعية بقابس على مستوى تعبئة المياه. فهذه الصناعة تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وهو ما عجزت عن تلبيته الموائد المائية نظرا لمحدوديتها.

الحركات الاجتماعية

بالرغم من الإيرادات الضخمة التي تجنيها البلاد التونسية من الصناعات الكيميائية وخاصة من معالجة الفسفاط وتصديره إلا أن هذه الأنشطة الصناعية للمجمع الكيميائي قد خلفت أضرار سلبية على المحيط الطبيعي بسبب الفضلات السامة التي تفرزها. وللحد من هذه الممارسات تقوم مكونات المجتمع المدني البيئي بمفاوضات مع المسؤولين في المجمع الكيميائي تتراوح بين الاجتماعات السلمية لتصل إلى حد التصعيد والإحتجاج.

في ظل نضالها ضد مشكل التلوث خاض المجتمع المحلي بقابس سلسلة احتجاجات متواصلة من بينها حراك "stop pollution" و "اعتصام التحدي بشط السلام" التي شملت عدة مفاوضات بين مختلف الأطراف الفاعلة. وقد تم تكوين تنسيقيات ضمت مجموعة من الناشطين من مختلف مكونات المجتمع المدني عنيت بتحديد قائمة المطالب وتنظيم الوقفات الاحتجاجية والتعبئة لها من خلال البيانات الاحتجاجية.

ونظرا لعدم التزام المجمع الكيميائي بوعوده وتواصل الانتهاكات في حق منطقة قابس فقد لجأ المجتمع المدني إلى التصعيد من خلال الخروج في عدة مظاهرات حيث قامت جمعية أكسيجين للبيئة والصحة بغنوش بتنظيم حملة لغلق مصب الفليور التابع للشركة الكيميائية للفليور والذي يصب في بحر غنوش منذ بداية السبعينات وذلك بالمشاركة مع كافة مكونات المجتمع المدني وأهالي المنطقة بتاريخ 13جوان2017. كذلك شهدت مدينة قابس حملة مظاهرات متواصلة تحت شعار "سَكِّرْ لَمْصَبْ" وذلك لمطالبة المجمع الكيميائي بالوقف الفوري لسكب مادة الفوسفوجيبس في البحر ونقل المصب بعيدا عن المناطق العمرانية.

حراك "سكر المصب"

تعتبر حركة "سَكِّرْ لَمْصَبْ" الأكثر شعبية حيث ابتدأت منذ أواخر 2016 واستمرت المسيرات الاحتجاجية وقد شاركت فيها الجمعيات البيئية بالتعاون مع الاتحاد الجهوي للشغل بمختلف فروعه من اتحاد الصيادين والنقابة الأساسية للصناعات الكيميائية للفليور. وانعقدت عدة جلسات مع الوالي وتم طرح الموضوع إثر مجلس وزاري في 29 جوان 2017 أكدت خلاله رئاسة الحكومة على التزامها التام بإيقاف سكب الفوسفوجيبس في البحر بقابس. وأقرت باستعدادها لتفكيك الوحدات الملوثة المرتبطة بإفراز الفوسفوجيبس واستبدالها بوحدات صناعية جديدة تحترم المعايير الوطنية والدولية في السلامة البيئية في موقع يتم اختياره بناء على معطيات تراعي الابتعاد عن التجمعات السكنية وتفادي أي مساس بالمائدة المائية واحترام كافة المقتضيات البيئية وتحري وجود طبقات جيولوجية عازلة مع مراعاة المقبولية المجتمعية للمشروع. وقد وقع الاختيار على منطقة المخشرمة من معتمدية وذرف إلا أن هذا

> *"لم تسلم الحركات الاجتماعية البيئية بقابس من سطوة المطالب الاجتماعية نظرا لتدني المستوى المعيشي وانتشار البطالة في صفوف الشباب"*

القرار لقي رفضا من متساكني هذه المنطقة وبالتالي تم الاتفاق على منطقة منزل الحبيب في انتظار البدء في إنجاز الوحدات الصناعية الجديدة من خلال وضع رزنامة لانطلاق الأشغال.

وقد عبرت الجمعيات البيئية عن تثمينها للمجهودات المبذولة في سبيل إيجاد الحل لمعضلة التلوث في قابس وخاصة الفوسفوجيبس وتأييدها لنقل الوحدات الملوثة خارج مناطق العمران. لكن مع عدم وفاء الدولة بتعهداتها عادت الجمعيات البيئية إلى سياسة الاحتجاجات والتصعيد كما قامت الجمعية التونسية للبيئة والطبيعة بقابس بإعداد ملف إلى هيئة الحقيقة والكرامة يثبت تضرر جهة قابس من التلوث والمطالبة برفع المظلمة والانتهاكات البيئية وجبر الضرر والتعويض للأهالي.

مطلب العدالة البيئية: بين الإلتزام والمقايضة

استمرت الحركات الاحتجاجية المناهضة لسياسة "تلويث" مدينة قابس والقضاء على القطاعات الحيوية التي كان يتمعش منها السكان المحليون سابقا (الفلاحة والصيد البحري)، كما قضت على تطلعات شباب المنطقة بجعل الولاية قطبا سياحيا نظرا لكونها تجمع بين العديد من الخصائص الطبيعية (البحر، الواحة، الصحراء والجبال). مقابل ذلك لم تكن المصانع الكيميائية ذات قابلية كافية لاستيعاب طالبي الشغل بقابس، وهنا كانت المفارقة، فالمصانع التي قضت على منابع الشغل في المنطقة فضلا عن الضرر الذي ألحقته بجودة الحياة لم تستطع النهوض بالمنطقة لا على المستوى الإقتصادي ولا الإجتماعي بل زادت من تردي الأوضاع على مختلف الأصعدة وهو ما دفع أهالي المنطقة بالوقوع في المقارنات بين ولايتهم وباقي الولايات الساحلية "المحمية أو المميزة" من حيث أولوية العناية بقطاعي الفلاحة والسياحة واعتقاد أن الدولة تعمدت جعل المنطقة مكبا للنفايات الصناعية.

وهنا تفرق جموع المحتجين بين جماعتين:

الأولى تتكون بالأساس من مجموعة من العاطلين عن العمل وتدعو السلطات والمجمع الكيميائي إلى التكفل بتطوير البنية التحتية للولاية (تهيئة الطرقات، إقامة مستشفى جامعي، إحداث كلية طب) وادماجهم في سوق الشغل وذلك مقابل تقبلهم لمخلفات الأنشطة الصناعية.

أما المجموعة الثانية فكانت أكثر وعيا بالأزمة البيئية حيث جعلت من حقها في حياة صحية وبيئة نظيفة أولية غير قابلة للتفاوض والمقايضة وطالبت السلطات بإزالة الوحدات الصناعية الملوثة وتعويضها بمشاريع صديقة للبيئة من خلال تقديم عدة أفكار مشاريع بديلة للنهوض بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة.

الإستنتاجات

- إن تركيز المنطقة الصناعية بخليج قابس كان ضمن سياسة الحد من التفاوت بين الجهات لذلك تم اعتماد قابس منذ السبعينات كقطب صناعي، لكن نتائج هذه السياسة التنموية كانت عكسية بامتياز إذ أن التبعات الاقتصادية لظاهرة التلوث الصناعي كانت وخيمة على الوضع الاجتماعي لأهالي المنطقة، فالتلوث قد قضى على الثروات الطبيعية وبالتالي تدهور قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي كان بمثابة العمود الفقري لاقتصاد مدينة قابس.

- إن المنحى الصناعي الذي اتخذته مدينة قابس قد أخل ببقية القطاعات الاقتصادية كما أنه تسبب في مشاكل صحية وبيئية شتى: ارتفع معدل التلوث في قابس متسببا في تراجع كل القطاعات الحيوية للولاية (الصيد البحري، السياحة، الفلاحة) فآثار التلوث بالجهة باتت جلية للعيان إذ أثرت على غابات النخيل ومست المائدة المائية وأصابت السكان بالإختناق وانتشرت الأمراض الخبيثة بصفة كبيرة بين سكان الجهة.

- أصبح التلوث يمثل هاجسا متناميا يشغل بال السكان في قابس ما أدى إلى بروز عدة جمعيات ومنظمات ذات توجه تنموي بيئي للمطالبة بحق العيش في بيئة سليمة وبالتالي تحقيق العدالة البيئية.

- بدأت هذه الجمعيات في التحرك منذ اندلاع أحداث 14 جانفي 2011، مطالبة الدولة بإيقاف هذه التجاوزات التي ترتكبها المصانع في حق الأهالي والمحيط البيئي للمنطقة. ومنذ ذلك الحين تتالت النقاشات حول هذه المسألة وذلك بقيادة المجتمع المدني وبالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية بمشكل التلوث.

- تتالت الحركات الاجتماعية ذات الطابع البيئي وذلك بقيادة المجتمع المدني وبدعم من أهالي المنطقة حيث أكدت من خلالها مختلف الجمعيات البيئية على ضرورة تحويل مصب الفوسفوجيبس ووضع مقترحات اقتصادية بديلة وهذا ما يعكس وعي الافراد بالمخاطر البيئية ورغبة منهم في تغيير الوضع.

- لم تسلم الحركات الاجتماعية البيئية بقابس من سطوة المطالب الاجتماعية نظرا لتدني المستوى المعيشي وانتشار البطالة في صفوف الشباب، لذلك نجد أن العديد من المحتجين لم يبدوا رفضهم لاستمرار النشاط الصناعي بل تشبثوا بضرورة إدماجهم في المؤسسات الصناعية اعتقادا منهم أن المخاطر الناتجة عنها وضع لا مفر منه لتحقيق التنمية.

الهوامش

1.Eric Neveu, *Sociologie des mouvements sociaux*, La Découverte, Paris. 1996, p 11.

2.Ibid, p 2.

3.David Miller, “Fairness and Futurity: Essays on Environmental Sustainability and Social Justice”in Andrew Dobson (Eds.), *Social justice and environmental goods*, Oxford University Press, 1999, P151.

4.Jérôme Ballet, Alexandre Berthe et Sylvie Ferrari, « Justice environnementale, justice alimentaire et OGM. Analyse à partir de l’agriculture indienne », *Économie rurale [En ligne],* 352 | mars-avril 2016.

5.محمد حسان عوض، حسن احمد شحاته، **التلوث البيئي خطر يهدد الحياة**، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2012، ص152.

جمعية تونس الفتاة

الهاتف: 52223213

البريد الالكتروني: contact@tounesaf.org

الموقع: www.tounesaf.org

فايسبوك: facebook.com/tounesalfatet

تويتر: twitter.com/tounesalfatet

انستغرام: tounesaf@